جامعة بغداد نشأتها وتطورها
١٩٢١ – ١٩٥٨

أ٠د٠ صالح محمد حاتم
كلية التربية – جامعة ميسان

المقدمـــة : يعـد أنشـاء الجامعـة خطوة أساسية لتطور ونماء أية دولة حديثـة ، أذا أنهـا تمثـل القاعـدة الحقيقية للبحث العلمي ، ومضمار التعليم العالي فيها، والمجال الحيوي لإنشـاء جيـل متـين الثقافـة سـامي المواهـب ، محصـن بسـلاح العلـم ، يسـهم فـي تطـوير بـلاده ورقـي أمتـه بكل جدية لهذا نجد أن فكرة أنشاء جامعة وطنية في العراق قد شغلت بال المثقفين والوطنيين العراقيين منذ قيـام الدولـة العراقيـة الحديثـة عـام ١٩٢١ ، وكلما تقدمت عجلة التعليم والثقافـة فـي الـبلاد ، قـوي الشـعور بأهمية الجامعة ، وضرورة تأسيسها ، حتى صار مشروع الجامعة آنذاك من الأمور البديهية الواجب تحقيقها ٠ وقد وضـع هذا المشروع لسنوات عديدة موضع البحث والمناقشة من قبل الأوساط الرسمية والشعبية ، أذا عكفت وزارة المعارف على دراسته ، واسـتعانت لهـذا الغـرض باللجـان والخبراء الوطنيين والعرب والأجانب للإفادة من خبراتهم ، وسعت أيضا إلى تهيئة الوسائل المناسبة لتحقيقه

والخروج به إلى حيز الوجود ، حتى تمكنت من تشريع قانون جامعة بغداد في ٦ حزيران ١٩٥٦ ، فكان الحجر الأساس لبناء الجامعة وتأسيسها بشكل رسمي– لهذا وجدت من المفيد متابعة خطوات نشأة الجامعة وتطورها منذ أن كانت فكرة تراود أذهان المثقفين العراقيين عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥٨ ، وذلك خدمة للبحث العلمي ، وإظهار للحقيقة .

أولا:الجذور التاريخية لنشأة الجامعة

ترجع فكرة أنشاء جامعة عراقية في بغداد إلى أوائل الحكم الوطني عام ١٩٢١، إذ طرحت هذه الفكرة من قبل بعض رجال الفكر والمثقفين العراقيين الذين عادوا من الأستانة وبعض العواصم العربية إلى بغداد ليساهموا في توطيد الحكم الوطني في البلاد آنذاك (١) ٠ وقد زامن ذلك رغبة وزارة الأوقاف في أصلاح مدرسة الأمام الأعظم واختيار موقع جديد لمنشآتها ، فاستقطب هذا الأمر اهتمام الملك فيصل الذي كان يطمح إلى إنشاء كلية دينية عالية تعني بدراسة المذاهب الإسلامية المختلفة (٢) ، فأوعز بإنشائها في بستان الطلومبة الكائن في منطقة الاعظمية ، وعهد إلى الأستاذ فهمي المدرس – رئيس أمناء أبلاط الملكي – تحقيقها ٠ ولكن الأخير أراد أن تكون الكلية المذكورة شعبة من جامعة كبيرة سميت فيما بعد بـ ((جامعة آل البيت)) (٣) على غرار الشعب الأخرى التي تقرر أن تتألف منها الجامعة المرتقبة (٤) ٠

وتألفت في ١١كانون الثاني ١٩٢٢ لجنة تأسيسية من عراقيين وأجانب لدراسة مشروع الجامعة (٥) ، ثم باشرت وزارة الأوقاف في ١٣ نيسان من العام نفسه بتشيد بناية الكلية الدينية كجزء من جامعة آل البيت (٦) ٠ وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٢٤ الفت لجنة خاصة من خيرة رجال التعليم والمعرفة في البلاد لوضع عام نظام للكلية الدينية يكفل تقدمها ونجاحها (٧) ٠ وفعلا وضعت اللجنة المذكورة في ١١شباط من العام ذاته (لائحة نظام جامعة آل

البيت) ٠ وقد أحيل هذا النظام إلى وزارة الأوقاف لدراسته ، فشكلت الأخيرة مجلساً عرف باسم (مجلس المشروع) لإقراره بشكل نهائي ، ثم إرساله إلى البلاط الملكي قبل المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء (٨) ونظراً لان النظام أوصى بتأسيس ست شعب هي العلوم الدينية ، والحقوق ، والطب والفنون ، والهندسة ، والآداب (يقصد بها دار المعلمين العالية) فقد اوصى البلاط الملكي في ٢٥ شباط بضرورة تأجيل النظر فيه (نظام الجامعة) وان يقتصر على منهج الكلية الدينية وذلك لعدم وجود أبنية مؤهلة أكاديميا لجمع الشعب التي أشار لها النظام (٩)

وفي ١٥ آذار ١٩٢٤ قرر مجلس الوزراء أن تفتح جامعة آل البيت أبوابها للتدريسات ويعاد النظر في منهاجها (١٠) ، وعلى اثر ذلك وقع الخلاف بين فهمي المدرس – الذي اختير أمينا عاماً للجامعة في ٢٩نيسان من العام نفسه(١١) – ووزارة المعارف بشان رفض الأخيرة موضوع٠ ضم مدرسة الحقوق إلى مشروع جامعة أل البيت ، كما وقع خلاف أخر بين فهمي المدرس ووزارة الأوقاف بشان رفض الأخيرة لفكرة جعل الشعبة الدينية – التي تتولى الأوقاف الإنفاق عليها –مركزاً للدراسات المتنوعة بدلاً من اقتصارها على دراسة العلوم الدينية وتخريج موظفين أو مدرسين لخدمة أغراض الوزارة ٠ (١٢)

وفي ٣١ تموز ١٩٢٤ استفسر الملك فيصل عن طريق رئيس ديوانه ، من الوزارات ذات العلاقة عما إذا كان في أمكانها آنذاك ، أن تقبل بضم الكليات المرتبطة بها مباشرة كمدرستي الحقوق والهندسة ، ودار المعلمين العالية إلى الجامعة(١٣) وبعد وصول الإجابات وافق مجلس الوزراء في ٩ أيلول ١٩٢٤ على نقل مدرستي الحقوق والهندسة إلى بناية الجامعة في الاعظمية على أن لايقطع ارتباط الأولى بوزارة المعارف ، وارتباط الثانية بوزارة

الإشغال والمواصلات، وتجمع المعاهد الثلاثة في بناية واحدة ، ويعطى أمين الجامعة حق الإشراف على أدارة الجامعة ٠ وهكذا تبقى كل وزارة مسؤولة عن المعهد المرتبط بها(١٤) ٠ ولكن مدرستي الهندسة والحقوق عرضتا أمر النقل ،عندئذ صدر في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٤ قرار مجلس الوزارء ، ببدء التدريس في الكلية الدينية التي لم يكن عدد طلابها عند افتتاحها يزيد على اثني عشر طالباً تألفوا من طلاب الصف المنتهي لمدرسة الأمام الأعظم والطلاب الذين نجحوا في امتحان القبول (١٥) ٠

ولم تسلم مسيرة جامعة أل البيت من التعثر خلال السنوات اللاحقة ، آذ طغى القلق والاضطراب على أدارتها ، واليأس عل طلابها ، وتخبط سير التدريسات فيها ، لاسيما بعد تسرب الإخبار القائلة حول عزم المسؤولين على غلق أبوابها أو تحوير مناهجها بسبب قلة الطلاب المنتمين أليها ، وتزايد نفقاتها ٠ وقد توقف جراء ذلك العمل في بناء الصرح المركزي للجامعة (١٦) ٠ ولهذا الأمر ظهرت دعوات عديدة لإصلاح الجامعة ، أثيرت في البرلمان والصحافة العراقية آنذاك (١٧) ٠ مما دفع الحكومة إلى تشكيل لجان اختصاصية ووزارية لتطوير عمل الجامعة ، فنتج عن ذلك صدور نظام الشعبة الدينية العالية لجامعة أل البيت رقم (١١) لسنة ١٩٢٧واعقبه في العام اللاحق صدور نظام أخر جديد لها برقم (٢٣) لسنة ١٩٢٨ (١٨)٠

ومن الملاحظ أن وزارة الأوقاف لم تعر الشعبة الدينية لجامعة آل البيت اهتماماً كبيراً ، بل وقفت من هذا المشروع الذي أنفقت عليه كثيراً وتبنته – موقفاً سلبيا بعد سنوات التأسيس والتدريس ، ووضعت كثيراً من العراقيل أمام تنفيذ فكرة الجامعة ، فكانت تضع الاعتمادات المالية اللازمة للجامعة ثم تلغيها أو تقلصها ، وكانت تضع مناهج التدريس وتوافق عليه ثم توقف تدريسها أو تقلبها رأسا على عقب ، أو تقلل عدد ساعات الدراسة دون الأخذ برأي أمانة

الجامعة (١٩) ،وقد انعكس هذا بشكل واضح في تصريح وزير الأوقاف الشيخ احمد الداود في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٨ لجريدة ((العراق)) إذا قال ((انه لايعترف بان جامعة آل البيت هي جامعة أبدا أنما هي مدرسة دينية ، ومن العيب أن نسميها جامعة ٠٠٠٠ وانه يريد جعلها جامعة تدرس فيها أنواع العلوم ويتخرج منها الطالب وينال شهادة لأتقل شاناً عن شهادة البكالوريوس ، ٠٠٠٠٠ وانه يتوسل لقلب نظام الجامعة الحالي رأساً على عقب))(٢٠) ٠

وقد تجد هذا الأمر بالمذكرة التي قدمها مدير الأوقات العام في٢٢كانون الثاني ١٩٣٠ إلى سكرتير مجلس الوزراء حول مستقبل الجامعة ، التي أشار فيها إلى أن الشعبة الدينية من جامعة أل البيت بوضعها الحاضر وبنظامها الموجود لا تكفل الغاية المقصودة من فتحها ، لذلك فأن من الضروري أن يبدل وضع هذه المدرسة فتجعل مدرسة دينية محضة ٠ وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك(٢١) ٠

وعلى اثر مقترحات نوري السعيد التي نوقشت في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٣٠ والتي أوصى فيها بغلق الشعبة الدينية ، أوقفت التدريسات فيها في ٤ مايس من العام نفسه ، ونقلت كلية الأمام الأعظم إلى محلها السابق ، وترك طلاب القسم العالي مقاعدهم الدراسية ٠ ألا انه بناء على توجيهات الملك فيصل لمجلس الوزراء في ١٣ مايس تمكن الطلاب من أكمال دراستهم وأجراء الامتحانات النهائية في أواخر مايس من العام ذاته ، ونيل شهادات التخرج(٢٢) ٠

وجاءت المحاولة الثانية لمناقشة موضوع تأسيس جامعة بغداد ضمن تقرير لجنة بول مونرو في عام ١٩٣٢ (٢٣) إذ وقفت اللجنة عند أوضاع التعليم العالي في العراق ، وبينت موقفها من تأسيس جامعة وطنية فيه ،

فذكرت أنها لا ترى ضرورة لإنشاء جامعة في الوقت الحاضر ، واقترحت أن تستمر الحكومة في خطتها القائمة على إرسال البعثات العلمية إلى الخارج وان لا تحصرها بخريجي الثانويات وإنما تتعداهم إلى الاختصاصات المهنية ٠ وأضافت اللجنة في تقريرها إلى أن تأسيس جامعة عراقية قد يخلق فئة مثقفة كبيرة من الشعب ، لا عمل لها ، لذلك سرعان ما تظهر سخطها على المجتمع وقد تقود رفاقها المتبرمين إلى وضع لا يحمد عقباه ،٠ ولم تستثن اللجنة سوى الكلية الطبية ، اذاكدت ضرورتها لحاجة العراق إلى الأطباء ٠ أما المدارس العالية والكليات الأخرى فلم تجد اللجنة ضرورة لبقائها ، إذ أن عدد الرجال ذوي التحصيل المهني العالي الذي يحتاج العراق أليه قليل جداً(٢٤) ٠

ومما تجدر الإشارة أليه إن تقرير لجنة بول مونرو تعرض بشكل عام إلى انتقادات لاذعة من ساطع ألحصري مدير المعارف العام السابق (٢٥) ، وبهذا الصدد انتقد ألحصري توصية اللجنة بشان أيفاد البعثات العلمية وتفضيلها على تأسيس جامعة وطنية ، وأكد على أهمية الدراسات العالية وارتباطها بالخصائص الوطنية والقومية ، ونادى بضرورة تأسيس جامعة وطنية ، وأشار بان اللجنة لاترغب بوجود طبقة من الوطنيين – متعلمة تعليماً أكاديميا – ترفض السياسية التي يريد تقريرها المستعمرون والمسيطرون بقصد ترسيخ نفوذهم وترويج مصالحهم في البلاد (٢٦) ٠ ويرى الباحث هنا على الرغم من موضوعية انتقادات ساطع ألحصري ، الاانها نابعة من مصلحة شخصية ليس إلا، أذا أنه يرى أن توصيات اللجنة بشان أصلاح أوضاع التعليم في البلاد موجهة ضده باعتباره مدير معارف عام سابق كما أن ساطع ألحصري الذي انتقد لجنة بول مونرو لعدم تحبيذها فكرة أنشاء جامعة وطنية في العراق ، فانه كان من اشد المعارضين لتأسيس ((جامعة آل البيت)) والقائمين بها ٠

وعلى الرغم من الأخطاء والمشاكل التي رافقت تأسيس جامعة أل البيت وعدم تحبيذ لجنة بول مونرو لفكرة تأسيس جامعة وطنية ، فقد ظلت هذه الفكرة تراود الكثير من رجال السياسة والعلم والفكر في البلاد آنذاك ، فاخذوا يدعون ويعملون على بعثها من جديد بما يتناسب ونهضة العراق وطموحه السياسي والعلمي ، واستجابة لهذا الوعي دعا وزير المعارف صادق البصام إلى بعث مشروع الجامعة ، وعقد عدة اجتماعات في شباط ١٩٣٦ التقى خلالها – مع كل من وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ، ومحمد زكي رئيس مجلس النواب ، والدكتور حنا خياط عميد كلية الطب ، والدكتور عبد الرزاق السنهوري عميد كلية الحقوق ، وعبد الوهاب عزام مدير دار المعلمين – للمذاكرة معهم حول أمكانية تأسيس جامعة وطنية ، وسن لائحة قانون لها ٠ وقدم أيضا بهذا الصدد مذكرة إلى مجلس الوزراء في ١٥ شباط ١٩٣٦ يخبره فيها بتأليف لجنة لدراسة موضوع الجامعة ، وأكد فيها على أهمية بناء التعليم العالي في العراق على أساس جامعي رصين بتكوين جامعة عراقية تضم أليها الكليات الموجودة أو التي ستؤسس في المستقبل ، وأوضح أن الجامعة ترتكز في بداية الأمر على أربع كليات هي (الطب ، الحقوق ، العلوم ، والآداب) مع توفير الأساتذة المتخصصين لهذا الغرض (٢٧) ٠ وفي الوقت نفسه عملت وزارة المعارف على رفع مستوى الدراسة في المعاهد والكليات القائمة ، وتحقيقاً لهذا الغرض أعدت لائحة باسم (نظام اتحاد الكليات والمدارس العالية) ٠ الاان جهود البصام باءت أكثرها بالفشل بسبب رفض وزارة المالية لتمويل المشروع ، وتردد

بعض الوزراء وعدم قناعتهم بأهمية التعليم العالي (٢٨) ٠ وبلا شك كان تردد الحكومة من تنفيذ مشروع الجامعة نابع من تخوفها لتزايد أعداد خريجي المعاهد والكليات الذين يمثلون أداة طيعة للحركة الوطنية في تنفيذ

مطالبيها ، هذا فضلاً عن عدم امتلاكها الإمكانات المادية الكافية التي تساعد على بناء جامعة حديثة تسهم في رفع مستوى التعليم العالي في البلاد بشكل سليم ،وكان من جراء ذلك أن اتجهت جهود المعنيين إلى أصلاح الكليات القائمة وتوسيعها وتأسيس غيرها لتواكب تطور العراق الثقافي والعمراني وقتذاك ، تمهيداً لقيام جامعة على أسس حديثة .

لم تثن الصعوبات أنفة الذكر جهود المعنيين بشؤون التربية والتعليم – بمطالبتهم في تأسيس جامعة عراقية في بغداد تعمل على سد حاجات العراق المتطورة والمتزايدة في كافة المجالات الإنسانية والعلمية والتطبيقية آنذاك ٠ وتوجها مع هذا السياق اقر مجلس الوزارء بجلسته المنعقدة في ١٩ آذار ١٩٤٠ تأليف لجنة خاصة – مكونة من وكيل مدير المعارف العام ، ومدير الصحة العام ، ومدير الواردات العام ، ومدير لأشغال العام – لدراسة تأسيس ((جامعة للدراسات العالية في العراق)) وتقديم تقرير بشأنها إلى مجلس الوزراء (٢٩)٠ ومن جانب أخر عمدت وزارة المعارف إلى تأليف لجنة بقرار من مجلس الوزارء في ٦ أب ١٩٤٢ برئاسة البروفسور هملي (٣٠) ، مستشار وزارة المعارف ، وعدد من الشخصيات العراقية والبريطانية لدراسة مشروع الجامعة العراقية ٠ وبعد عدة اجتماعات رفعت اللجنة المذكورة في شباط ١٩٤٣ تقريراً مفصلاً ضمنته آراءها ، والتي تتلخص بان الكليات القائمة أكثرها معاهد مهنية لاتصلح أن تكون نواة الجامعة حديثة تدرس فيها العلوم الطبيعية والإنسانية ٠ وقدمت أيضا اقتراحاً لإنشاء كليات الآداب والعلوم بأسرع وقت ممكن مع الإبقاء على دار المعلمين العالية ككلية لتدريس الموضوعات التربوية والنفسية ، وإنشاء جامعة في المستقبل باسم ((جامعة بغداد))(٣١) ٠

وتميزت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية برغبة كبيرة في تأسيس جامعة حديثة في بغداد ، أذا اتجهت جهود القائمين على سياسة التعليم

في البلاد إلى بعث مشروع الجامعة وإخراجه من نطاق الدراسة والبحث إلى نطاق التطبيق والتأسيس ، واستقدام الخبراء الأجانب للإفادة من خبراتهم في هذا الميدان والعمل على أصلاح الكليات القائمة وتوسيعها ، وتأسيس أخرى غيرها ، والسعي لتشريع قانون تأسيس الجامعة ٠

ثانيا: بعث مشروع الجامعة بعد الحرب العالمية الثانية :

حاول وزير المعارف إبراهيم عاكف الالوسي بعث مشروع الجامعة العرقية من جديد بعد ما أصيب بحالة من الركود اثر ما طرح في تقرير (لجنة هملي) في عام ١٩٤٣ ٠ أذا طلب في أول شباط ١٩٤٥ من عمداء كل من دار المعلمين العالية ، وكليات الحقوق والطب والهندسة ، ووزارتي الشؤون الاجتماعية ، والاقتصاد ، بيان أرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم بشان مشروع الجامعة العراقية المذكور ، ليتسنى له الأخذ بما يساعد على أخراج هذا المشروع التعليمي الثقافي إلى حيز التنفيذ(٣٢) ٠

أيدت وزارة الشؤون الاجتماعية تأسيس الجامعة بقدر تعلق الأمر بكلية الطب والمعاهد الطبية الأخرى التابعة لها ، وعبرت عن تأييدها هذا بكتابها الموجه إلى وزارة المعارف في ٢٥ شباط ١٩٤٥ الذي أرفقت به مذكرة عميد كلية الطب (ا ج سي سندرس) التي أيد فيهامع مجلس الكلية وضع مشروع الجامعة العراقية موضع التنفيذ ولكن ليس بصورته الكاملة كجامعة قائمة بذاتها لها كلياتها وأنظمتها وقوانينها الموحدة ، بل الإبقاء على الكليات والمعاهد القائمة آنذاك بشكلها المستقل في جميع أمورها المتعلقة بمناهجها التدريسية ، مع ربطها أداريا وفنياً ٠ بمجلس واحد ينظم شؤونها(٣٣)

كما أيد الدكتور عبد الحكيم الرفاعي عميد كلية الحقوق بمذكرة له في ٥ آذار ١٩٤٥ مشروع أنشاء الجامعة العراقية ، وخالف ما جاءت به لجنة هملي

من أن الكليات القائمة لاتصلح أن تكون نواة الجامعة الحديثة ٠ أذا أكد على أمكانية رفع مستوى هذه الكليات وتعديل برامجها وتدعيمها ٠ واقترح أيضا مشروع جامعة باسم جامعة فيصل الأول ، يكون وزير المعارف رئيسها الأعلى وممثلها في مجلس الأمة (٣٤) ٠ كذلك رحب عميد كلية الهندسة المستر مارش البريطاني الجنسية بفكرة تأسيس الجامعة من حيث المبدأ بكتابة الموجة إلى وزارة المعارف في ٧ آذار ١٩٤٥ وناصر أيضا هذه الفكرة الدكتور متي عقراوي عميد دار المعلمين العالية بكتابة الموجة إلى وزارة المعارف في ٢٢ آذار ١٩٤٥ الذي أشار فيه إلى ((٠٠٠ أن الوقت قد حان لإخراج مشروع الجامعة إلى حيز التنفيذ)) واقترح تأليف لجنة من عمداء الكليات ومن ذوي الخبرة في هذه الشؤون لدراسة تفاصيل المشروع (٣٥) ٠

وقد واصل وزراء المعارف المتعاقبون اهتمامهم بمشروع الجامعة العراقية رغم الصعوبات التي كانت تكتنف سبيلهم آنذاك ، ومن هولاء نجيب الراوي الذي تسلم منصب وزارة ٠

المعارف مابين ٢٣ شباط و ٣٠ مايس ١٩٤٦ ، إذ اهتم اهتماماً كبيراً في أخراج مشروع الجامعة إلى حيز التنفيذ مستعينا بتأليف اللجان ، والحصول على التقارير والدراسات لوضع الأسس العامة للائحة الجامعة العراقية (٣٦) ، ولهذا الغرض أيضا اخذ يستطلع أراء كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ، ووزارة المواصلات والأشغال بشأن دمج كليتي الطب والهندسة ضمن تخمينات ميزانية الجامعة بهدف تقديمها إلى وزارة المالية (٣٧) ٠

وبعد أن تجمعت لدى وزارة المعارف جميع المقترحات والمعلومات الواردة من مختلف الجهات ذات العلاقة بتأسيس الجامعة ، بما في ذلك أراء كل من

الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، والعشماوي ، والدكتور مشرفة باشا عميد كلية العلوم ووكيل الجامعة المصرية ، والأستاذ القللي عميد كلية الحقوق ، والأستاذ شفيق غربال وكيل وزارة المعارف المصرية التي أرسلت من القاهرة . تألفت في الوزارة لجنة من الدكتور حسن بغداد (مصري الجنسية) المدون القانوني في وزارة العدلية ، والدكتور خالد الهاشمي عميد دار المعلمين العالية ، والدكتور جواد علي والدكتور بديع شريف لتنسيق التوصيات وتوحيد الآراء لوضع الصيغة النهائية للائحة الجامعة العراقية أو ما عرفت بلائحة جامعة بغداد (٣٨) ٠

وحين انتهت اللجنة المذكورة من عملها أرسلت اللائحة إلى ديوان التدوين القانوني في وزارة العدلية لتدقيق صيغتها النهائية ، ثم رفعتها وزارة المعارف في ١١ نيسان ١٩٤٦ إلى مجلس الوزراء لغرض الموافقة عليها، وقد اقرها مجلس الوزارء في جلسته المنعقدة في ٢٥ مايس ١٩٤٦ ، واقترنت اللائحة أيضا بموافقة هيئة النيابة تمهيداً لعرضها على مجلس النواب (٣٩) ٠

وفي هذه اللائحة تقرر أخراج دار المعلمين العالية من الجامعة ، على أن تتألف الجامعة من كليات الحقوق ، والطب ، والهندسة ، والصيدلة ، والعلوم والآداب ، والتجارة والاقتصاد ، والزراعة ٠ وهذا ما صرح به أيضا وزير المعارف نجيب الراوي لجريدة ((الزمان)) في نيسان ١٩٤٦(٤٠) ٠ ويبدو أن الغرض الأساسي من أبعاد دار المعلمين العالية هو تفكيك أقسامها العلمية والأدبية وإلحاقها بكلية العلوم والآداب المقترح تأسيسها آنذاك(٤١) ٠

ثالثا: الجامعة العراقية في تقارير الخبراء الأجانب :

لغرض السير قدماً في مشروع الجامعة العراقية ، استقدمت وزارة المعارف الخبيرين البريطانيين الدكتور مورغان في عام ١٩٤٧ ، والمستر دارون في عام ١٩٤٨ لدراسة ، أوضاع التعليم العالي في العراق بشكل عام ، ومشروع الجامعة العراقية بشكل خاص ، والإفادة من خبراتهما والاستناد إلى مقترحاتهما وتوصياتهما بشان تطوير مشروع الجامعة والخروج به إلى حيز التنفيذ ٠ وسنتحدث عن التقريرين كلا على حدة ٠

أ- تقرير مورغان :

في الوقت الذي اتخذت فيه الخطوات اللازمة لتشريع لائحة جامعة بغداد ، تم استقدام الخبير البريطاني الدكتور **(A E M organ)**رئيس القسم التربوي في المعهد التربوي في المعهد البريطاني بلندن ٠ وبعد وصوله إلى بغداد ، أرسلت أليه وزارة المعارف في ٢٢ مايس ١٩٤٧ نسخة من لائحة تأسيس جامعة بغداد ، ونسخة من مذكرة اللجنة المكلفة بوضع مشروع الجامعة ، وحصيلة من المعلومات عن المعاهد والكليات القائمة آنذاك ٠ وطلبت الوزارة منه دراسة اللائحة المذكورة ، وتقديم مقترحاته بشان تأسيس الجامعة ٠

بعد أن أكمل مورغان دراسته ، قدم تقريراً مفصلاً في حزيران ١٩٤٧ بعنوان ((خطة للتعليم الجامعي في العراق))(٤٢) ، استعرض فيه حالة الكليات العراقية ومستوياتها العلمية ، فأثنى على كلية الطب ودار المعلمين العالية ، وأشار إلى نقاط الضعف إلى تتسم بها كليات الصيدلة والهندسة والتجارة ، ووجه انتقادات إلى كلية الحقوق تتعلق بسياسة الباب المفتوح التي تسير عليها الكلية المذكور في قبول الطلبة كما انتقد مستوياتها ومرافقها التدريسية ، مبينا أن البلاد لاتستطيع أن تستوعب هذا العدد الكبير من الطلبة

الذين يلتحقون بكلية الحقوق ، وعد ذلك مشكلة مهمة يواجهها العراق – وأكد أن من العوامل التي شجعت الطلاب على الدخول إلى كلية الحقوق هو شعور الناس بأنها باب الوظائف الحكومية ، ومدخل الحياة السياسة ، كما رأى أن تشدد كليات الطب والهندسة ودار المعلمين العالية في اختيار طلابها يودي إلى توجه الطلبة الضعفاء إلى الالتحاق بكلية الحقوق (٤٣) .

وتوصل مورغان في تقريره إلى استنتاج مفاده ، انه ليست هناك مؤسسة للتعليم العالي في العراق ، عدا كلية الطب يمكن أن يقال أنها بلغت مستوى كلية جامعية ، لا من حيث مستويات طلابها لا من ناحية دراستها وأبنيتها ومعداتها وبحوثها ٠ فإذا ما أريد تأسيس جامعة في العراق وجب أن ترسى على أسس جديدة ، وحتى كلية الطب التي نالت مستوى أعلى فأنها تحتاج إلى كثير من التدعيم والتطوير(٤٤) ٠

وتطرق مورغان في تقريره إلى سياسية القبول في الجامعة ، فأشار إلى مشكلة قبول الطلبة في الكليات ، وأوضح أن الكليات في أكثر الأحيان لا تتدخل في تقرير سياسة القبول ، مما أدى إلى تضخم أعداد الطلبة ، وسبب انخفاضاً في المستويات الدراسية ٠ وبين انه إذا ما أرادت الجامعة أن تحقق مستوى علمياً حسناً وترعاه وجب أن تكون في مركز يساعد على وضع أسس القبول بنفسها ، وان تصون هذه الأسس من التدخل ٠ واقترح أن تقوم الجامعة بأجراء امتحان قبول للطلبة المتقدمين للدراسة فيها(٤٥) ٠

وأشار مورغان أيضا إلى ضرورة الاهتمام بالأبحاث الخاصة التي تجرى في داخل الجامعة ، وأكد أهمية أعداد ملاك الهيئة التدريسية ، والإفادة من الأساتذة الأجانب في المراحل الأولى من تأسيس الجامعة ، والعناية باللغات

الأجنبية ولاسيما الانكليزية منها ، والاهتمام بحياة الطلبة الاجتماعية ٠ كما أكد أهمية اختيار موقع مناسب للجامعة ، وأعداد الأبنية اللازمة ، الأقسام الداخلية (٤٦) ٠

وفضلاً عما تقدم أوصى مورغان بوضع خطة عامة شاملة لتأسيس الجامعة تبدأ بتأليف لجنة خاصة تؤلفها الحكومة لهذا الغرض على أن ينظم أليها خبيران أو ثلاثة في شؤون التعليم العالي من بلد أجنبي ٠ وتكون مهمة اللجنة وضع خطة لتأسيس كلية الآداب والعلوم في سنة ١٩٤٨ ٠ وأوصى أيضا بالشروع في تأسيس الكلية المذكورة ، وإيقاف قبول الطلبة في كلية الحقوق وتأسيس قسم صغير للحقوق والإدارة في كلية العلوم والآداب ، وإدخال موضوعات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والمعمارية في منهاج كلية الهندسة والشروع في تدريسها ، وتنظيم دراسة توجيهية لطلبة المدارس الثانوية قبل التحاقهم بالكليات وذلك عن طريق أنشاء ما يعرف بالكلية التوجيهية(٤٧) ٠

ب- تقرير دارون ومورغان:

استقدمت وزارة المعارف في كانون الثاني ١٩٤٨ الخبير البريطاني تشارلز دارون (**Ch G Darwin**)، واستقدمت أيضا الدكتور مورغان مرة أخرى ، وشكلت منهما لجنة خاصة لدراسة موضوع الجامعة العربية مجدداً ٠ وقد قامت هذه اللجنة بزيارات لمناطق مختلفة من العراق برفقة الدكتور متي عقراوي (٤٨) ، قدم بعدها الخبيران تقريرهما إلى الحكومة العراقية بعنوان ((التعليم الجامعي في العراق)) في آذار من العام نفسه (٤٩) ، وهذا التقرير يعد أول دراسة مستفيضة عن التعليم الجامعي في العراق ٠

لقد أوصى الخبيران أن تؤلف الحكومة العراقية لجنة لايتجاوز عدد أعضائها العشرة ممن لهم مؤهلات خاصة تكون مهمتها وضع مشروع مفصل لتأسيس الجامعة ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع (٥٠)٠

ورأى الخبيران أن تأسيس كليتي الآداب والعلوم أول الأمور التي تدعو إليها الحاجة عند وضع هيكل الجامعة ، وأكد على أهمية تعلم اللغة الأجنبية فضلاً عن اللغة العربية في هاتين الكليتين ٠ واقترحا كذلك إدخال دراسة الحقوق في كلية الآداب ، وأوصيا أن تكون مدة الدراسة في الكليتين أربع سنوات على أن يكون هناك امتحان في نهاية السنة الثانية ينبغي اجتيازه قبل التحضير للامتحان النهائي (٥١) ٠

وأكد الخبيران على انه من اجل أن تحافظ الجامعة على مستوياتها الدراسية لابد لها من أن تستقل في تقرير سياسة قبول الطلبة ، أي ينبغي أن يكون للجامعة الحق في انتقاء طلابها بعد اجتيازهم امتحان الدخول فضلاً عن الامتحانات المدرسية النهائية ٠ وتحقيقاً لهذا الغرض دعا الخبيران إلى تأسيس كلية إعدادية (الكلية التوجيهية) تعد خريجي الإعدادية للدخول إلى الجامعة ٠ (٥٢)

ولاحظ الخبيران أيضا أن كلية الهندسة كانت مقتصرة على الهندسة المدنية وغير قادرة على أعداد مهندسين عمليين قادرين على القيام بالأعمال الرئيسة التي تؤلف القسم الأعظم من المهن الهندسية ٠ لذا أوصيا بان يجدد منهج الكلية لتكون كلية فنية ممتازة ذات طابع علمي ، وان تكون مدة الدراسة فيها أربع سنوات ، مع تيسير التخصص في السنتين الأخيرتين في الهندسة أو

الميكانيك أو الكهرباء ، ومراعاة التدريب العملي في المعامل خلال مدة الدراسة (٥٣) ٠

ووجد الخبيران كذلك أن البحث في المشاكل الزراعية ، وإعداد العناصر المؤهلة لإدارة شؤون الزراعة والخبراء هو من وظيفة الجامعة، ولاحظا أن في العراق حاجة إلى عدد ضئيل من الاختصاصيين ، في حين تزداد الحاجة إلى الإفراد الذين يراقبون ويدربون الفلاحين على العمل الزراعي ٠ لهذا لم يرحب الخبيران بفكرة تأسيس كلية الزارعة آنذاك، وحبذا أن تمضي الحكومة في سياسة أنشاء مدرس الزراعة وتحسينها (٥٤) ، وأوصى الخبيران بتأسيس كلية عالية للتجارة أو أن تطور الكلية التي كانت قائمة لأعداد الأفراد الذين تحتاج أليهم الصناعة والتجارة والوظائف العامة ، أما فيما يتعلق بالتعليم في كلية الحقوق ، فقد أكدا على أن يكون الدخول إلى كلية الحقوق أكثر عسراً ، وان يحدد عدد المقبولين ٠ وأوصيا كذلك بان تمتنع كلية الحقوق عن قبول عدد أضافي من الطلاب بعد افتتاح كليتي الآداب والعلوم ، وتكوين قسم للحقوق في كلية الآداب تكون مدة الدراسة فيه خمس سنوات (٥٥) ،أما فيما يتعلق بدار المعلمين العالية فقد أعجب الخبيران بارتفاع مستوى الدراسة فيها ، غير أنهما فضلاً الطريقة البريطانية في أعداد المعلمين ، على الطريقة الأمريكية ، فأوصيا أن يلحق الطلبة أولا بكليتي الآداب والعلوم لنيل الدرجة العلمية ثم يتابعون بعد ذلك دراسة اختصاصية في التربية والتطبيقات التدريسية ٠ كما اقترحا أنشاء قسم للتربية في الجامعة(٥٦) ، وفي الوقت نفسه أوضح الخبيران أن بالمستطاع فتح كليتي الآداب والعلوم وبدء تأسيس الجامعة في خريف عام ١٩٤٩ على اقرب تقدير ، أو في عام ١٩٥٠ ، على أن تفتح الكلية الإعدادية (الكلية التوجيهية) قبل ذلك بسنة ، أي في عام ١٩٤٩(٥٧) ٠

ومن الملاحظ أن هذا التقرير يشابه بدرجة كبيرة في المنهج والمحتويات والتوصيات تقرير مورغان الذي سبق الحديث عنه ، ولاغرو في ذلك لان الدكتور مورغان – واضع التقرير الأول – كان عضواً في اللجنة التي وضعته ٠ والاهم من ذلك فقد اشتمل التقريران على بعض الايجابيات والسلبيات ٠ فمن الأمور الايجابية إنهما حللا أوضاع التعليم العالي في العراق تحليلاً دقيقاً ، وبينا نقاط القوة والضعف في مؤسساته التعليمية القائمة آنذاك ، كما إنهما دعياً إلى وضع أسس معينة للقبول في الجامعة من التدخل ، والى جعل الجامعة مكاناً للبحث العلمي الأصيل ، وتهيئة الأطر التدريسية الجامعية الكفوءة والعناية بتعليم اللغات الأجنبية وتطوير كليتي الهندسة ، والتجارة ، والإقتصاد ، وتأسيس كليات جديدة كالآداب والعلوم ، والكلية التوجيهية، وفوق هذا وذاك دعوتهما الحكومة العراقية إلى تأليف لجنة من عناصر وطنية وأجنبية تعمل على تنفيذ خطوات مشروع الجامعة العراقية ٠

أما النواحي السلبية فتمثلت بدعوتهما إلى تحجيم كلية الحقوق من خلال تقليص عدد الطلبة المقبولين فيها بحجة كثرة العاطلين عن العمل من خريجي هذه الكلية ، ومع إنهما كانا محقين في ذلك أن لهذه البطالة أثاراً اجتماعية وسياسية سيئة على الدولة والمجتمع ، إلا أنه مع ذلك كان في اقتراحهما تقليص كلية الحقوق غايات سلبية ابعد اثراً ، إذ أن خريجي كلية الحقوق وطلبتها كانوا يشكلون لولب الحركة الطلابية الوطنية وعقلها المحرك في الانتفاضات الوطنية ضد السلطات الحاكمة آنذاك ، ومن الجوانب السلبية الأخرى دعوتهما إلى عزل بعض الكليات عن الانضمام إلى الجامعة المرتقبة مثل كليات الهندسة والصيدلية ، والتجارة والاقتصاد ، واقتراحهما إلغاء دار المعلمين العالية وما يسببه تنفيذ هذا الاقتراح من أزمة في التعليم خلال

السنوات اللاحقة ، ودعوتهما إلى إهمال أنشاء كلية الزراعة ، في وقت كان البلد بأمس الحاجة إلى مهندسين زراعيين لتطوير زراعته ، وتأكيدهما على ضرورة أتباع الحكومة العراقية للطريقة البريطانية واستخدام الخبراء الأجانب في تطوير ميادين التعليم العالي ،وتنفيذ مشروع الجامعة ، وهذا أن لم يكن يعني أبعاد العناصر الوطنية ، فانه يسهم في تقليص دورها والحد من نفوذها في هذا الشأن ٠

ومن المفيد ذكره ، أن ما نفذ من توصيات هذين التقريرين هو أنشاء الكلية التوجيهية في العام الدراسي ١٩٤٩/٤٨ ، وكلية الآداب والعلوم في العام الدراسي ١٩٥٠/٤٩ ٠ وكذلك قيام الحكومة العراقية بتشكيل لجنة وزارية لمتابعة مشروع الجامعة العراقية تمكنت من تحقيق بعض الأمور الهامة بهذا الصدد سنشير إليها في حينها ضمن الفقرات اللاحقة ٠

وقد انعكس اهتمام وزارة المعارف بمشروع الجامعة العراقية في بدايات العقد السادس من القرن بإنشاء مجلس التعليم العالي ، وإصدار لائحة نظام الكليات ، واستقدام لجنة من الأساتذة البريطانيين بهدف دراسة أوضاع التعليم العالي بشكل عام ، وتطوير مشروع الجامعة بشكل خاص ٠

رابعاً: مجلس التعليم العالي

ذكر الأستاذ حسن الدجيلي : أن مجلس التعليم العالي أنشي بموجب النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٥١ الذي صدر في ٨ مايس من العام نفسه لتنسيق العمل بين الكليات ولمعالجة مشاكل التعليم العالي تمهيداً لتشريع قانون جامعة بغداد (٥٨) ٠ وقد وجد الباحث أن فكرة تأسيس هذا المجلس تعود إلى عام

١٩٤٣ ، آذ أشارت المادة السادسة – من نظام التعديل الأول رقم (٤٨) لسنة ١٩٤٣ لنظام وزارة المعارف رقم (١٤) لسنة ١٩٤٣– إلى تأليف مجلس للتعليم العالي تكون مهمته النظر في شؤون التعليم العالي وميزانيته وشؤون هيئته التدريسية (٥٩) ٠ كما طرح الدكتور متي عقراوي فكرة أنشاء هذا المجلس في عام ١٩٤٨ عندما قدم تقريراً إلى وزير المعارف محمد رضا الشبيبي تضمن وضع قانون جديد لوزارة المعارف ، فأشار ضمن مادته الثالثة عشرة إلى تأليف مجلس للتعليم العالي تكوين وظيفته ((توحيد سياسة الكليات من حيث أسس القبول ونظم الامتحانات ومنح الشهادات ، ورفع مستوى التدريس والتربية فيها ، والاهتمام بشؤون البعثات والإجازات الدراسية ، واتخاذ الخطوات التمهيدية لتأسيس الجامعة العراقية)) (٦٠) ٠

وكانت الأسباب الموجبة لإنشاء هذا المجلس قد نصت عليها المذكرة التوضيحية المرفقة بلائحة نظام مجلس التعليم العالي المرسلة في ٨ شباط ١٩٥١ من وزارة المعارف إلى دائرة التدوين القانوني ، إذ أكدت أن تحقيق مشروع الجامعة العراقية يتطلب أعداد عملياً وجهوداً كبيرة ، ووقتاً طويلاً ، لهذا ارتأت الوزارة تأسيس مجلس التعليم العالي ليقوم مقام مجلس الجامعة حتى يتم تشريع لائحة قانونها ، فيساعد على الإعداد للجامعة والخروج بها إلى حيز التنفيذ (٦١) ٠

وأكد وزير المعارف خليل كنه للباحث انه هو شخصياً كان وراء أنشاء هذا المجلس ، إذ قال : ((أن إلغاء مديرية التعليم العالي وسكرتارية وزارة المعارف في عهد سلفي سعد عمر ، وتعدد الكليات وتشعب أقسامها وتضخم عدد طلابها وأعضاء الهيئات التدريسية فيها ، وان الوزير أضحى المرجع

الأعلى لها مما أربك عمله ، كل هذا دفعني إلى أيجاد هيئة مستقلة لتنظيم أمور التعليم العالي ، فقررت إصدار نظام مجلس التعليم العالي))(٦٢) ٠

ومهما كانت الأسباب، فتأسيس هذا المجلس جاء بهدف الإشراف على الكليات ودارتها من النواحي الفنية والإدارية والمالية عوضاً عن وزارة المعارف اعتباراً من أول تموز ١٩٥١، ولاتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتأسيس جامعة بغداد (٦٣) ٠

وقد تكون نظام مجلس التعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٥١ من ثلاث عشرة مادة(٦٤) ،نصت المادة الثانية منه على أن يتألف المجلس من أعضاء طبيعين وهم وزير المعارف وعمداء الكليات وعضوية واحد تنتخبه كل كلية من بين أساتذتها ، وثلاث أعضاء أضافيين ينتخبهم الأعضاء الطبيعيون من ذوي المكانة العلمية والاجتماعية ٠ ويعد وزير المعارف الرئيس الفخري لهذا المجلس ، ويمثله أمام مجلس الوزراء ومجلس الأمة ، وخول النظام المذكور – في مادته السادسة – مجلس التعليم العالي صلاحية اتخاذ الخطوات لتأسيس الجامعة ، وان يقوم بما يأتي :

١– النظر في تخمينات الميزانية التي تقدمها له تلك الكليات لدراستها والبت فيها تمهيداً لتقدميها إلى الجهات المختصة ٠

٢– تقرير أنشاء كراسي التعليم وسائر المناصب العلمية ، وإقرار تعيين أعضاء الهيئة التعليمية وترقيتهم وترفعيهم وإيفادهم ونقلهم بعد استشارة مجالس الكليات مع مراعاة أحكام القوانين العامة ٠

٣– تأسيس كليات جديدة أو قبول انضمام كليات أو معاهد أليه ٠

٤- تقرير لوائح الأنظمة الخاصة بالكليات وإصدار التعليمات الخاصة بكيفية تطبيقها ٠

٥- وضع أسس موحدة للقبول إلى الكليات وفي الأقسام الداخلية وإدارتها ٠

٦- أقرار القواعد لرفع المستوى العلمي في الكليات ، وإعادة تنظيمها في خطة موحدة لتحقيق التوجيه الجامعي ، وتنظيم وتنسيق التعاون بين الكليات عقد المجلس أولى جلساته في ١٠ تموز ١٩٥١ برئاسة رئيسه الفخري وزير المعارف خليل كنه بمقره الرسمي في ديوان الوزارة ، ألف المجلس خلالها لجنة من الأساتذة لوضع تعليمات لتطبيق نظامه المذكور ، وهم المستر ريجي عميد كلية الهندسة ، والدكتور سليم النعيمي ، والدكتور جابر شكري (٦٥)، وقد تمكنت هذه اللجنة من وضع تعليمات تألفت من سبع عشرة نقطة أجملت أعمال وواجبات المجلس ، والتي اقرها المجلس في جلسته الثالثة التي عقدها في كلية الهندسة في ١٤ أب ١٩٥١(٦٦) ٠ كما اقر المجلس في الجلسة ذاتها انتخاب الدكتور عبد العزيز الدوري نائباً أولا للرئيس ، والست أمت السعيد نائباً ثانياً ، وتداول في وضع ملاك خاص به ، واختار عدداً من الموظفين ، وقرر كذلك اتخاذ بناية مدرسة الهندسة الصناعية الملغاة مقراً لأعماله (٦٧) ٠

وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٥١ اختير الدكتور ناجي الأصيل مدير الآثار العام رئيساً لمجلس التعليم العالي ليقوم بالخطوات التمهيدية لتأسيس الجامعة ، ولإعداد الوسائل اللازمة لرفع المستوى العلمي للكليات المختلفة (٦٨) ٠

على الرغم أن المجلس قام بأعمال عديدة تمثلت – بمحاولاته لوضع لائحة موحدة لأنظمة الكليات ، وتحديد أسس ثابتة لقبول الطلبة في المعاهد والكليات ، ومتابعة شؤون البعثات العلمية ، والسعي لإظهار مشروع الجامعة إلى حيز الوجود – الاانه تعرض إلى حملة انتقادات شديدة من قبل بعض الأساتذة والمعنيين بشؤون التربية والتعليم ، وهي تدور حول فشل المجلس في تحقيق أهدافه لكونه لم يمثل الكليات تمثيلاً صحيحاً ، ولافتقاره إلى عناصر جامعية قديرة تستطيع أن ترقى فوق الحزازات والمصالح الشخصية ، ولفشله في المختبرات المركزية ، ولعجزه عن أعداد الأبنية المناسبة لتطوير كلية الآداب والعلوم ، ولضعف موقفه أمام طغيان وزارة المعارف وأحكامها العرفية ضد الأساتذة والطلبة إبان انتفاضة ١٩٥٢ وما بعدها ، بل ولمشاركة الوزارة في نقل بعض الأساتذة والطلبة من الكليات بتهم مختلفة دون علم مجالسها(٦٩) ٠

وقد اشتدت حملة الانتقادات في الصحافة المحلية ضد مجلس التعليم العالي بعدان اتجهت النية لديه إلى إلغاء دار المعلمين العالية وتوزيع أقسامها على كلية الآداب والعلوم ، وما رافق ذلك من ضجة بقيام الدكتور عبد الحميد كاظم عميد الدار ذاتها بتقديم استقالة من العمادة احتجاجاً على الفكرة المذكورة (٧٠) ، ونتيجة لذلك اضطر رئيس مجلس التعليم العالي الدكتور ناجي الأصيل إلى إصدار تعميم في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢ إلى جميع عمادات الكليات انتقد فيه تصرف بعض الهيئات التدريسية لنشرها مقالات في الصحف المحلية تعرضت لشؤون الكليات ومجلس التعليم العالي بطريقة غير موضوعة بعيدة عن النقد البناء والتوجيه الصحيح ، وأهاب بهذه الهيئات أن تبتعد عن الأسلوب المذكور ، وان تقدم مالديها من اقتراحات إلى مجلس التعليم العالي

عبر مجالس الكليات وعن طريق العمداء فيها لاعن طريق الصحف المحلية وبالشكل الذي تشوه في الحقائق(٧١) ٠

ومما تجدر الإشارة أليه ، أن الدكتور ناجي الأصيل قدم في أوائل تشرين الأول ١٩٥٢ استقالته من رئاسة المجلس ، لعدم ارتياحه لما كان يدور في المجلس من أمور غريبة آنذاك لم ينوه عنها بصراحة (٧٢) ، الاان الباحث وجد أن السبب الحقيقي وراء هذه الاستقالة هو الخلاف الفكري الذي كان دائراً بشكل خفي بين الأصيل وخليل كنه ، إذ أن الأخير كان ميالاً لسياسة نوري السعيد ، بينما كان الأصيل يتخذ خطاً وطنياً مستقلاً بعيداً عن التيارات السياسية والحزبية ، ولا يرغب بتدخل وزير المعارف في شؤون المجلس وواجباته ، وقد انعكس هذا الخلاف بشكل واضح فيما أشار أليه الدكتور مصباح الأصيل نجل الدكتور ناجي الأصيل ، إذ

أكد : ((أن والده تلقى ، قبل استقالة ، أمرا من مدير الأمن العام بهجت العطية وبالتنسيق مع وزير المعارف خليل كنه لفصل مجموعة من طلبة الكليات قدر عددهم بمائة طالب كان أكثرهم من طلاب كلية الحقوق بتهمة ((الشيوعية)) أو ((العناصر الهدامة)) دون أحالتهم إلى القضاء الأمر الذي أغاض والده ، فرفض تنفيذ الآمر وأحال الموضوع إلى القضاء (٧٣) وعلى ما يبدو أن الدكتور ناجي الأصيل قد أرجأ موضوع استقالته نزولاً عند رغبات زملائه من أعضاء المجلس ، واستمر في رئاسته له حتى موعد إلغائه (٧٤) ٠

ومن المفيد ذكره ، أن الدكتور ناجي الأصيل قد دافع عن مجلس التعليم العالي وأهدافه في حديث أفضى به إلى صحيفة((الزمان)) بعنوان ((الجامعة العراقية ومستقبل التعليم العالي)) أوضح فيه أهداف مجلس التعليم العالي

والمشاريع التي ينوي تحقيقها ، وانتقد المعارضيين لفكرة تأسيس الجامعة انتقاداً شديداً ، وأكد على ضرورة تحقيق مشروع الجامعة مهما يواجه من عراقيل وسواء كان هو رئيساً للمجلس أم غيره (٧٥) ٠

ويلاحظ أن مجلس التعليم العالي لم يستمر طويلاً في عمله ، إذ تعذر عليه إن ينسق العمل بين الكليات ، وان يزرع الاطمئنان والجدية في نفوس أعضاء الهيئات التدريسية وطلبة الكليات المتعددة ، كما أن ملاكه قد تضم بشكل كبير ، وطغت المركزية (٧٦) ، وصفة الروتين الإداري على إعماله (٧٧) ، ولهذا الأمر اصدر وزير المعارف خليل كنه أمرا وزارياً في ٨ حزيران ١٩٥٣ ألغى به مجلس التعليم العالي ، وجميع الأوامر الوزارية المتعلقة بتشكيله والية عمله ، وارتباطاته الإدارية والمالية ، وأعاد به إلى الكليات حق ممارسة اختصاصاتها حسب أنظمتها وتعليماتها الخاصة بكل منها مع ربط مخاطباتها بوزارة المعارف – مديرية الشؤون الفنية العامة ، مباشرة (٧٨) ٠

وما ينبغي ذكره بهذا الصدد ، أن وزير المعارف خليل كنه أوضح في حديث له مع صحيفة ((اليقظة)) أسباب إلغاء المجلس ، مؤكداً فيه أن إلغاءه جاء لأسباب قانونية ، إذ انه بعد عودته إلى الوزارة أراد تعديل نظام المجلس بشكل يكفل تحقيق الغرض الذي تأسس من اجله ، فاكتشف بعد مخاطبته وزارة العدلية أن نظام المجلس يتنافى مع ماورد في المادة (١٧) من قانون المعارف العام ، والتي نصت على : ((أن مناهج الدراسة العالية وانتقاء طلابها وأدارتها وامتحاناتها ومنح شهادتها تقرر بأنظمة خاصة))، لهذا جمد مجلس التعليم العالي وأمر بإلغائه (٧٩) ٠

بيد أن الدكتور عبد العزيز الدوري له رأي أخر بشان إلغاء المجلس ، أذا أوضح في حديث له مع الأستاذ حسن الدجيلي ، أن أسباب الإلغاء لأتعود إلى أسباب قانونية كما ذهب خليل كنه ، بل إلى قيام المجلس بتقديم مذكرة وافية إلى وزارة المعارف يطاب فيها تحديد اختصاصاته واختصاصات الوزير ضماناً لسير العمل (٨٠) ، والباحث – من خلال ما استشفه من المعاصرين لخليل كنه – يؤيد الرأي المذكور ، إذ إن وزير المعارف خليل كنه اتسم بإدارته المركزية لشؤون التعليم في البلاد ، مما جعله يتدخل في كل صغيرة وكبيرة من أعمال المجلس إلى الحد الذي افقد المجلس استقلالية وحريته في العمل وأصبح أداة لتنفيذ ما يريده الوزير ، وبهذا أضاع حقوقه وواجباته ، وبالتالي تعثر خطاه نحو تحقيق أهدافه ٠

وبعد أن تم إلغاء المجلس ، أصبحت أمور المعاهد والكليات مرتبطة عبر عماداتها بالوزير مباشرة ، إذ لاتوجد في وزارة المعارف دائرة خاصة بتنظيم شؤون التعليم العالي آنذاك ٠

ومن الملاحظ أن تعثر مجلس التعليم العالي في أداء مهامه ، وأقدام وزارة المعارف على الغائة لايعني مطلقاً انصراف النية لدى الوزارة عن بقية خطوات مشروع الجامعة العراقية ، بل كانت لها جهود أخرى في هذا الميدان واكبت تأسيس وإلغاء المجلس ٠

خامساً: لائحة نظام الكليات العالية

كان ضمن أعمال مجلس التعليم العالي انه ألف لجنة من أساتذة المعاهد والكليات لتنسيق العمل بين الكليات وتوحيد أنظمتها المتباينة، وقامت

هذه اللجنة بدراسة لائحة نظام الكليات من جديد (٨١) ٠ ثم بعثت بنصها في ٢٢كانون الثاني ١٩٥١ إلى دائرة التدوين القانوني لإقرار موادها النظامية ، ووضعها بالصيغة النهائية بهدف رفعها إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها ٠ (٨٢)

وقد تألفت اللائحة من (٢٤) مادة تناولت الدرجات العلمية ومواد دراسية ، وهيئة التدريس ، والهيئة الإدارية ، ومجلس الكلية ، وقبول الطلبة ، والامتحانات ، والانضباط ، والشهادات ،والأجور ، ومواد متفرقة أخرى ٠ وكانت الكليات التي شملها هذا النظام هي الحقوق ،والهندسة ، والتجارة والاقتصاد ، والآداب والعلوم ، ودار المعلمين العالية ، وكل كلية يقرر مجلس التعليم العالي قبول انضمامها إلى هذا النظام(٨٣) ٠وبموجب هذا النظام تقرر إلغاء جميع أنظمة الكليات العالية والأنظمة التي تعارض احكامة وهذه اللائحة ضلت مدار بحث ونقاش ومطالعات بين مجالس الكليات ، ومجلس التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية فيما يخص كلية الطب وملحقاتها ، ووزارة المعارف ، حتى ارتأت الأخيرة في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٣ إرسال لائحة نظام الكليات بمذكرة إلى مجلس الوزراء استهدفت بها توحيد أنظمة هذه الكليات تمهيداً لتنفيذ قانون جامعة بغداد ، وبموجب هذه اللائحة تم تحقيق ما يأتي (٨٤) ٠

١– أنشاء الدوائر العلمية الموحدة وجعل ارتباطها بالكليات حسب اختصاصها ، وذلك لتجنب التكرار الحاصل في تدريس المواد نفسها في كليات متعددة ٠

٢- أنشاء هيئة علمية تابعة لمجلس التعليم العالي من أساتذة الكليات لوضع الأسس العلمية وتوضيح البرامج الواجب أتباعها لرفع المستويات العلمية وجعلها بشكل يتناسب مع مستويات الجامعات الأخرى في الخارج ٠

٣- وضع أسس موحدة لتعيين أعضاء هيئة التدريس في جميع الكليات وترقيتهم في المراتب العلمية المختلفة ٠

٤- العناية بتنظيم مجالس الكليات بشكل يضمن استقرارها ، وثم تحديد صلاحيات هذه المجالس ٠

٥- العناية بالنواحي الثقافية الأخرى ، وتشجيع النابغين من الطلاب في تطوير مستواهم العلمي ٠

وعلى ما يبدو فان وزارة المعارف أرادت بهذه اللائحة توطيد التعاون بين الكليات ، وتحقيق الانسجام التام في اتجاهاتها وتنسيق الخطط العامة لرفع مستوياتها العلمية ، ابتغاء خلق جو جامعي يمهد السبيل إلى أخراج جامعة بغداد إلى حيز الوجود ٠ ولهذا الأمر أردفت وزارة المعارف خطوتها تلك بخطوة أخرى تمثلت باستقدام لجنة من الأساتذة البريطانيين لإعادة النظر في لائحة قانون جامعة بغداد ، وتطوير التعليم العالي في العراق بشكل عام ٠

سادساً : تقرير لجنة أساتذة الجامعات البريطانية عن التعليم العالي في العراق

اتجهت وزارة المعارف اتجاهاً جديداً في تنظيم الكليات ورفع مستوياتها التدريسية ، إذ قرر وزير المعارف خليل كنه في الأول من تموز ١٩٥٢ استقدم

بعثة من أساتذة الجامعات البريطانية لإعادة النظر في لائحة قانون جامعة بغداد بما يضمن ضم الكليات ذوات المستوى الجامعي أو المقارب لها إلى الجامعة المنشودة (٨٥) ٠ وقد ظل هذا القرار مدار بحث بين وزارة المعارف ، ومجلس التعليم العالي ، ومجلس الوزراء ، حتى وافق الأخير في ١٣ أيلول ١٩٥٢ على استقدام البعثة المذكورة ٠ وعند ذاك اصدر وزير المعارف عبد الله الدملوجي أمرا وزاريا لاستقدام هذه البعثة ، ووجه الدعوات لأعضائها في ٢٨ تشرين الأول من العام نفسه(٨٦) ٠

وصل أعضاء البعثة إلى العراق في ١٠ نيسان ١٩٥٣ برئاسة الأستاذ جارلتون رئيس قسم اللغة الانكليزية في جامعة مانجستر ، وعضوية الأساتذة ، جب رئيس الدراسات الشرقية في جامعة أكسفورد ، وستامب رئيس قسم الجغرافية بكلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن ، والمستشرق ديفز ٠ وقد كان هدف البعثة دراسة أحوال التعليم العالي في العراق بما في ذلك لائحة قانون جامعة بغداد ، ومستويات الدراسة في المعاهد والكليات(٨٧) ٠

بعد عدة زيارات قام بها أعضاء البعثة إلى الموصل ، وكركوك ، واربيل ، وقيامهم بدراسة مفصلة لمستوى التعليم الثانوي في العراق ، وضعت البعثة تقريراً مفصلاً اشتمل على مقدمة وتسعة فصول ٠ عالجت البعثة في الفصل السادس منه مشروع الجامعة ، ولائحة قانون جامعة بغداد ، وقدمت ملاحظاتها الآتية حول تأسيس جامعة بغداد في أحداث جلسات مجلس التعليم العالي المنعقدة في ١٩ نيسان ١٩٥٣ ، وهي(٨٨) :

١– أبدت البعثة تأييدها التام لتأسيس جامعة بغداد، وبينت أن أكثر الكليات التي كانت قائمة آنذاك هي من مستوى جامعي ، وان الوقت قد حان لتوحيد الدراسات الجارية في الكليات المختلفة في صورة جامعة كاملة التكوين ٠

٢– رأت البعثة أن سمعة الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات التي ستمنحها جامعة بغداد في الأوساط الجامعية في مختلف أقطار العالم ستكون اكبر من سمعة الدرجات والدبلومات والشهادات التي تمنحها كل كلية على انفراد ٠

٣– نوهت البعثة بأهمية اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المستويات العلمية حال تأسيس الجامعة ، وذكرت في تقريرها أن أهم ما ينبغي توفره عن تكوين الجامعة هو ضمان استقلالها المادي والعلمي ٠

٤– وأكدت البعثة على ضرورة توافر شرطين عن تأسيس الجامعة : الأول ، تجنب تعدد المرافق ، ولحد ما الموضوعات الدراسية في كل كلية من الكليات وتنسيق مرافق الكليات لضمان الاستفادة العامة منها ٠ والثاني ، تجمع الكليات في أبنية جديدة متقاربة ٠

٥– ذهبت البعثة إلى أن تأسيس جامعة بغداد يتطلب اختيار موقع مناسب لأبنية الجامعة ، واقترحت البعثة أن تكون منطقة الجادرية موقعاً لتأسيس الجامعة .

واقترحت البعثة أيضا في ضوء ملاحظاتها عن مستوى الدراسة في المعاهد العالية ومقارنتها بمستوى الدراسة في الجامعات البريطانية تقسيم الكليات العراقية إلى طائفتين : الأولى ، تتألف من الكليات التي بلغت فعلاً مستوى علمياً يؤهلها للانضمام إلى الجامعة ٠ والثانية ، تتألف من الكليات

التي تحتاج بدرجات متفاوتة إلى توجيه وإعادة نظر قبل أن ترتقي إلى مصاف الكليات المنضمة إلى الجامعة انضماماً تاماً (٨٩) ٠

وفي ضوء هاتين الملاحظتين قدمت البعثة رأيها بكل كلية من الكليات إلى كانت قائمة آنذاك من حيث مستواها العلمي ، ومدى أمكان انضمامها إلى الجامعة أو إعادة النظر فيها وتحسين وصغها كي ترتقي إلى المستوى الذي يؤهلها للانضمام إلى الجامعة ٠

وهكذا أصبحت الدراسات ونتائج الجهود التي بذلت في سبيل أنشاء جامعة عراقية بمثابة خبرات ثرية وظفتها وزارة المعارف لوضع لائحة تأسيس جامعة بغداد في السنوات اللاحقة ، وإظهار مشروع جامعة بغداد إلى حيز التنفيذ ٠

سابعاً: لائحة قانون جامعة بغداد :

تميزت السنوات التي تلت إلغاء مجلس التعليم العالي بعد ٨ حزيران ١٩٥٣ باهتمام متزايد بتشريع قانون جامعة بغداد في ضوء التقارير التي وضعتها لجان عراقية وأجنبية ، إذ وضع وزير المعارف الدكتور عبد المجيد القصاب لائحة جديدة ، وعرضها على عدد رجال العلم والثقافة في البلاد من ذوي الرأي الجامعي لإبداء ملاحظاتهم حولها قبل عرضها على التدوين القانوني (٩٠) ، وبعد أن أتم الأخير دراسته للائحة ، رفعتها وزارة المعارف في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٤ إلى مجلس الوزراء لغرض أقرارها (٩١) ألا أن أمرها قد تعطل بسبب استقالة الوزارة في ٢٧ شباط من العام نفسه ٠ ومن ثم اهتم وزير المعارف الجديد خليل كنه بإصلاح الكليات القائمة في ضوء مقترحات

تقرير لجنة أساتذة الجامعات البريطانية ، انف الذكر ، وطلب إلى عمادات الكليات دراسة مناهجها ، وتقديم توصياتها ٠ واستجابة لرغبة الوزير سرت حركة أصلاح في الكليات(٩٢) ٠

وبعد تولى منير القاضي شؤون وزارة المعارف درس من جديد لائحة قانون جامعة بغداد ، ورفعها إلى مجلس الوزراء بكتاب الوزارء بكتاب وزارة المعارف المرقم (١٢/ ٢/٣١) في ٤ كانون الثاني ١٩٥٦ لغرض أبداء الموافقة عليها ، وقد وافق مجلس الوزارء على اللائحة المذكورة بجلسته المنعقدة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ورفعت في اليوم ذاته إلى مجلس النواب لغرض تصديقها ، كما رفعت إلى مجلس الأعيان للغرض نفسه في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٦(٩٣) ٠ وفي ٣١ آذار ١٩٥٦ أدخلت لجنة شؤون المعارف بمجلس النواب لائحة جامعة بغداد في جدول مناقشات المجلس ٠ وقد تركزت مناقشات أعضاء اللجنة – ومنهم نائباً المنتفك عبد الغني الدلي وعبد المجيد محمود ، ونائب بغداد عبد المحسن الدوري – حول ضمان حرية الجامعة واستقلالها المالي والإداري والثقافي والفكري ، وقد حذفت عدة مواد من اللائحة التي نصت على أن الجامعة ((حرم امن))(٩٤) ٠

وقد أبدى مجلس النواب موافقته على اللائحة في الجلسة ذاتها ، ورفع موافقته في اليوم نفسه إلى مجلس الأعيان بهدف المصادقة عليها ايضاً٠ وقد وافق مجلس الأعيان على اللائحة دون تعديل في ٣٠ مايس ١٩٥٦ بعد المذاكرة عليها من قبل ((لجنة العرائض والمعارف والمستدعيات)) المؤلفة من عبد القادر باشا أعيان ، وعمر نظمي ، وعباس مهدي ، ومحمد رضا الشبيبي ، ومحسن أبو طبيخ ، ونصرت الفارسي ، ونور الدين محمود (٩٥) .

وفي ٦ حزيران ١٩٥٦ شرع قانون بغداد رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦ ، وفي ١٤ حزيران من العام نفسه نشر في الجريدة الرسمية (٩٦) ٠ وبتشريعه ظهرت جامعة بغداد إلى الوجود ، وتحققت اعز أمنية كانت تجيش في صدور المخلصين المعنيين بشؤون التربية والتعليم في العراق آنذاك ٠

اشتمل قانون جامعة بغداد على (٥١) مادة نصت على تأسيس جامعة في مدينة بغداد تسمى ((جامعة بغداد)) ، تتألف من كليات ومعاهد يختص كل منها بفرع أو مجموعة من مواد الدراسة المتقاربة في العلوم والآداب والفنون ، وان هذه الجامعة تعنى بالدراسات العالية ، وبتشجيع البحث العلمي ، والعمل على نشر الدراسات العلمية والأدبية والفنية ، والاهتمام بالفضائل الخلقية وبالحضارة العربية والإسلامية ، وإنها حرم امن ٠ وان للجامعة شخصية حكمية ، ولها صلاحية تملك الأموال المنقولة والعقارات والتصرف بها ، وقبول الإعانات المالية والتبرعات والهبات والوقف والوصية بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت الجامعة من اجله (٩٧) ٠

ونظمت مواد القانون الأخرى تعيين رئيس الجامعة وتحديد سلطاته ونائب الرئيس والسكرتير العام ، وتشكيل كل من مجلس الأمناء ومجلس الجامعة والصلاحيات الممنوحة لكل منهما ، وتنظيم عمل الكليات وأقسامها ، وأعضاء هيئة التدريس والمعيدين والأساتذة غير المتفرغين ، وإحكام عامة أخرى ٠ ألا أن أهم ماركز عليه هذا القانون هو كيفية تأليف المجلس التأسيسي للجامعة بهدف قيامه باتخاذ الخطوات اللازمة لتأسيس الجامعة ذاتها ، وقد نص القانون على أن يؤلف مجلس الوزراء تأسيسيا على النحو الأتي(٩٨) :

أ– يتكون من ثمانية أعضاء من الأساتذة الاختصاصيين من حملة الشهادات الجامعية المعروفين بخبرتهم في شؤون التعليم العالي من عراقيين وغيرهم يرشحهم وزير المعارف ويرأسهم رئيس الجامعة ٠

ب– يقوم المجلس التأسيسي بدراسة أحوال الكليات ويضع الخطط اللازمة لرفع مستواها الجامعي ، وله أن يقترح مايراه من تعديل أو تغيير في كيانها لبلوغ هذا المستوى ، وعلى مجلس الجامعة تنفيذ ذلك ٠

ج – يشرع في تأسيس المجلس التأسيسي عند تنفيذ هذا القانون على أن يتم مهمته خلال سنتين من تأليفه وينحل عند ذلك ٠

د– للمجلس التأسيسي أن يختار عند الاقتضاء خبراء أضافيين في التعليم الجامعي لإعادة تنظيم الكليات ورفع مستواها ٠

ومما تجدر الإشارة أليه ، أن السلطات التعليمية في العراق آنذاك لم تحترم ما وضعته من المواد وأحكام لقانون جامعة بغداد ، أذا أنها لم تف بتطبيق البعض منها بشكل صحيح ، فرغم أن المادة الثالثة من هذا القانون نصت بكل صراحة على أن الجامعة ((حرم امن)) ٠ فان وزارة المعارف التي كانت قد عمدت إلى اعتقال وملاحقة وفصل بعض أساتذة الجامعة وطلابها بسبب الإحداث السياسية التي شهدتها البلاد آنذاك ، ومنها بالذات أحداث حلف بغداد عام ١٩٥٥ ، لم تتوقف عن ذلك بعد صدور قانون جامعة بغداد ، كما حصل أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ إذ أنها واصلت ملاحقة بعض التدريسيين والطلبة لانخراطهم في صفوف الأحزاب السرية الوطنية ٠

ومن الملاحظ أن تشريع قانون جامعة بغداد كان خطوة هامة في دفع وزارة المعارف لاتخاذ قرارها باختيار الموقع الذي ستقام عليه منشات الجامعة المذكورة ٠

ثامناً: اختيار موقع جامعة بغداد

إلى جانب الجهود التي بذلتها وزارة المعارف في أصلاح المعاهد والكليات القائمة ، وتشريع لائحة قانون جامعة بغداد ، قامت بالتحري عن المناطق التي تصلح لان تكون موقعاً لجامعة بغداد ، وقد وقع اختيارها أول مرة على جهة باب المعظم حيث كان فيها عرصات وقصبة تابعة لمديرية الأوقاف العامة تمثلت بمحطة قطار كركوك ، وثكنة الخيالة ، وحديقة المعرض ، تقدر مساحتها بـ (٦٤٠) ألف متر مربع ، وفاتحت وزارة المعارف في ٦ آذار ١٩٥٠ بهذا الشأن مديرية الأوقاف العامة ، فوافقت الأخيرة على تأجير تلك الأراضي بأمد طويل لوزارة المعارف(٩٩) ٠

ويبدو أن وزارة المعارف قد صرفت النظر عن أنشاء أبنية الجامعة في قلب العاصمة عن قرب من سراي الحكومة ، وفضلت أن تشيّد الجامعة في منطقة نائية بعيدة عن السكان تفي بمتطلبات الجامعة حاضراً ومستقبلاً ، ولهذا الغرض وقع اختيارها على منطقة الزعفرانية ، ففاتحت وزارة الزراعة في ٨ كانون الثاني ١٩٥٣ لاتخاذ مزرعة الزعفرانية موقعاً للمدينة الجامعية ٠ الاان وزارة الزراعة رفضت طلب وزارة المعارف رغم تأييد مجلس الوزراء لطلب الأخيرة (١٠٠) ٠

وفي أوائل عام ١٩٥٥ اقترح وزير المعارف خليل كنه على مجلس الوزراء موقعين يصلحان مكاناً لإنشاء الجامعة ، الأول في جهة الصليخ شمالي بغداد ، والثاني قرب مزرعة الترجمانية في منعطف نهر دجلة جنوب بغداد ٠ وقد استند في ذلك إلى الدراسات التي أجراها الخبير الذي استقدمته أمانة العاصمة لتخطيط مدينة بغداد ٠ وطلب أيضا تشكيل لجنة تمثل بعض الوزارات لهذا الغرض (١٠١) ٠

وبناء على طلب وزير المعارف وافق مجلس الوزراء في ٢٤ نيسان ١٩٥٥ على تأليف لجنة وزارية خاصة تضم ممثلين عن كل من وزارة المعارف ، ووزارة المالية ، ووزارة الأعمار ووزارة المواصلات والإشغال ، هدفها اختيار انسب المواقع لبناء جامعة بغداد ، ودراسة الخطة التي تكفل أنشاء الأبنية والمختبرات ومكتبة الجامعة وملاعبها ومرافقها الضرورية الأخرى خلال مدة معينة (١٠٢) وبعد أن أتمت اللجنة دراستها أعلنت وزارة المعارف في حزيران ١٩٥٦ أن انسب مكان وأصلحه للجامعة هو منطقة الجادرية ، وذلك لرخص استملاك الأراضي فيها ولبعدها عن مركز الضوضاء في قلب المدينة ، ولملائمة موقعها من الناحية الصحية (١٠٣) ٠

وقد أيدت أمانة العاصمة رأي وزارة المعارف في اختيار موقع الجادرية ، وأوصت مجلس الأعمار أن يوافق على استملاك أراضي الموقع المذكور لغرض أنشاء الجامعة ،الان اللجنة التوجيهية في مجلس الأعمار اعترضت على هذه التوصية لعدم توفر المبالغ الكافية لاستملاك المنطقة المذكورة ، وطلبت أعادة النظر في الموضوع وذلك بالإفادة من المباني المشيدة آنذاك للكليات مع إضافة أراضي أميرية أخرى (١٠٤) ٠ ولكن وزارة المعارف أصرت على رأيها بان الجادرية هي انسب محل لتأسيس جامعة بغداد ، ورجت مجلس

الأعمار اتخاذ الخطوات اللازمة لاستملاك الأراضي المطلوبة ٠ وبتدخل من رئيس الوزراء نوري السعيد اصدر مجلس الأعمار قراره في ١٨ تموز ١٩٥٦ باستملاك مالا يزيد على مليوني متر مربع من أراضي الجادرية لإنشاء جامعة بغداد (١٠٥) ٠

ويلاحظ مما سبق أن تفكير وزارة المعارف في اتخاذ موقع لجامعة بغداد يكون بعيداً عن مركز العاصمة اخذ يتبلور منذ عام ١٩٥٢ ، ليس فقط لأسباب فنية أو مالية أو علمية أو إنسانية كما أشارت إليه وزارة المعارف ، بل لسبب أهم من كل ذلك هو أبعاد الطلبة عن الحياة السياسية المتقلبة التي كانت تعيشها البلاد آنذاك ، لاسيما بعد أن تأكد أن الطلبة يشكلون أداة ضغط للحركة الوطنية ضد الحكومة أثناء المظاهرات والانتفاضات المتكررة ٠ وقد أشار الأستاذ حسين جميل بهذا الصدد إلى أن نوري السعيد بالذات وربيبه خليل كنه كانا يريان ضرورة أبعاد الطلبة عن المؤسسات السياسية للحكومة (البلاط الملكي ، ومجلس الأمة ، والوزارات) الكائنة في مركز العاصمة من جهة ، وان حجز الطلبة في هذا الموقع النائي يسهل على الحكومة مهمة تحجيم أي نشاط وطني يقومون به خلال الإحداث السياسية من جهة أخرى (١٠٦) ٠

ومع أن وزارة المعارف قطعت شوطاً كبيراً في مضمار مشروع الجامعة العراقية بإصدارها لائحة قانون جامعة بغداد ، واختيارها موقعاً مناسباً لتشيد مبانيها ، الانها أكملتها بخطوة أخرى أكثر أهمية تمثلت باختيارها رئيساً للجامعة يعمل على تدبير أمرها ، وتنظيم سير أعمالها ، وتطوير مؤسساتها .

تاسعاً: أول رئيس لجامعة بغداد

أشارت المادة الثالثة عشرة من قانون جامعة بغداد رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦ إلى أن مجلس الوزراء يعين رئيساً للجامعة بترشيح من وزارة المعارف وإرادة ملكية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (١٠٧) ٠ وبناء على ذلك رفع وزير المعارف الدكتور عبد الحميد كاظم كتاباُ إلى مجلس الوزراء في ١٧ / أب ١٩٥٧ رشح في الدكتور متي عقراوي (١٠٨) – ممثل العراق في منظمة اليونسكو – ليكون رئيساً لجامعة بغداد (١٠٩) ٠ وبعد موافقة مجلس الوزراء على المرشح المذكور ، صدرت الإرادة الملكية رقم (٥٠٠) في ٢١ أب ١٩٥٧ بتعيين الدكتور متي عقراوي أول رئيس للجامعة العراقية (١١٠) ٠وفي ٣١ أب ١٩٥٧ اصدر وزير المعارف الدكتور عبد الحميد كاظم أمر وزارياُ بتعيين الدكتور متي عقراوي رئيساً لجامعة بغداد براتب شهري قدره(٢٤٠) دينار مع مخصصات شهرية قدرها (١٠٠) دينار اعتباراً من تاريخ مباشرته بالعمل (١١١) ٠

ويرى الباحث أن الدكتور متي عقراوي كان جديراً بهذا المنصب ، لأنه من خيرة رجال التربية والتعليم في العراق آنذاك ، وأكثرهم دراية في شؤون التعليم ، وأشدهم حرصاً على تطوره ٠ كما أن من الدعاة الأوائل لإنشاء الجامعة العراقية ، ومن الساعين لإظهار مشروعها إلى الوجود منذ أن كان فكرة تدور في رؤوس المسؤولين في وزارة المعارف ، هذا فضلاً عن تخصصه في ميدان التربية والتعليم ، وتمثيله العراق في المؤتمرات العلمية والمنظمات التربوية والدولية ، وتقلده عدة مناصب تربوية وإصداره عدداً من المؤلفات في التربية والتعليم ٠

وبعد عدة أيام تعيين عقراوي رئيساً للجامعة ، التقى عمداء المعاهد والكليات في مؤتمر عقده وزير المعارف الدكتور عبد الحميد كاظم في ديوان

الوزارة ، تحدث فيه عقراوي عن تكوين الجامعة وأهدافها وواجباتها ، مؤكداً أن واجب الجامعة هو القيام بأعداد أخصائيين وقادة لجميع النواحي العلمية والفكرية في العراق ، وأنها تسهم في تكوين جو علمي جامعي بعيد عن التيارات السياسية والحزبية تنمى فيها شخصيات الطلبة بشكل خال من التشويه الفكري ، وان تكون جامعة بغداد مركزاً للأبحاث العلمية الموجهة لخدمة المصالح الوطنية والقومية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفنية ، وان تعمل الجامعة ايصاً على الاكتشاف والاختراع والإسهام مع بقية بلدان العالم المتمدن ضمن الإطار الإنساني للحركة العلمية والفكرية في العالم (١١٢) ٠

وفي ٢٨ أيلول من العام نفسه استحصلت وزارة المعارف موافقة مجلس الوزارء على أيفاد الدكتور متي عقراوي إلى كل من بريطانياً ، وسويسراً ، وألمانيا الغربية لمدة أسبوعين لغرض الاطلاع على أنظمة جامعاتها ، والاتفاق مع مسئوولياها لجلب خبراء في التعليم الجامعي للإفادة منهم كأعضاء أضافيين في المجلس التأسيسي لجامعة بغداد بغية المساعدة في أعادة تنظيم الكليات والمعاهد ورفع مستواها(١١٣) ٠

ومما ينبغي ذكره ، انه عندما تم تعيين رئيس لجامعة بغداد ، جرى البحث في مجلس الوزراء حول ما يجب منحه لرئيس الجامعة من امتيازات كما هو جار في البلدان الأجنبية ، فانصب الرأي على تشيد دار سكنية ووضعها تحت تصرفه ضمن أبنية الجامعة وبما أن الجامعة لم تبن تلك الدار بعد ، فقد خصصت الحكومة له دار سكن على نفقتها ، وهي الدار التي كان يشغلها نوري السعيد ضمن جملة دور السكك ولكن رئيس الجامعة لم يكد يستقر بها

حتى اضطر أخلائها لأنها كانت ضمن البقعة المخصصة لإقامة فندق هلتون العالمي عليها وقتذاك(١١٤) .

وعقب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أحيل الدكتور متي عقراوي على التقاعد بقرار جمهوري صدر في ٢٩ تموز من العام ذاته ، ونفذ هذا القرار بالأمر الوزاري الذي أصدره وزير التربية والتعليم الدكتور جابر عمر في ٢ أب ١٩٥٨ (١١٥) ، وعين الدكتور إبراهيم شوكت الأمين العام لجامعة بغداد وكيلاً لمدة قصيرة وتولى الأمانة الدكتور عبد الجبار عبد الله ، وبعد حركة الشواف عام ١٩٥٩ عين الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيساً أصيلاً للجامعة (١١٦) ، فأصبح أول رئيس لها في العهد الجمهوري ، كما كان الدكتور متي عقراوي أول رئيس وأخر رئيس في العهد الملكي ٠

وما من شك في أن لإختيار رئيس للجامعة دور كبيراً في توجيه دفة الجامعة وتيسير أعمالها ، إذ كان من اولى مهامه تأليف المجلس التأسيسي للجامعة ، لكي يمارس واجباته بما يخدم مسيرة الجامعة ، وتطوير مرافقها الإدارية والعلمية والفنية .

عاشراً: أعمال التأسيسي لجامعة بغداد:

رغبة في اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق أحكام قانون جامعة بهدف السير قدماً في بناء هيكل الجامعة إداريا وفنياً وعلمياً ، شرع رئيس الجامعة الدكتور متي عقراوي بتأليف المجلس التأسيسي للجامعة برئاسته ، وعضوية أربعة أساتذة عراقيين آخرين هم الدكتور صائب عميد الكلية الطبية ، والدكتور عبد العزيز الدوري عميد كلية الآداب والعلوم ، الدكتور عبد الجبار عبدا لله

الأستاذ بدار المعلمين العالية ، وطه باقر مفتش مديرية الآثار العامة ، وقد اجتمع المجلس في أول جلسة له في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ (١١٧) ، وظل المجلس يواصل جلساته بحضور أعضاء آخرين جدد حتى بلغ عدد جلساته (٤٤) جلسة كان أخرها الجلسة التي عقدت في ١٤ حزيران ١٩٥٨ أي قبل ثورة ١٤ تموز بشهر واحد (١١٨) ٠

لقد تمكن المجلس التأسيسي خلال جلساته المذكورة من تعديل قانون جامعة بغداد – بعد موافقة مجلس الأمة – فتمتع بصلاحيات مجلس الجامعة ، وأصبحت مدة خدمته أربع سنوات بدلاً من سنتين ، وبذلك استطاع أن يتناول أنظمة الكليات المختلفة بالإصلاح بما يخدم عملية ضمها نهائياً إلى الجامعة ٠ وبالفعل تمكن من ربط الكليات التابعة لوزارة المعارف برئاسة الجامعة ربطاً فنياً وداريا ومالياً ، وربط الكليات التابعة لوزارة الزراعة (كليتي الزراعة والطب البيطري) ربطا فنياً وإداريا لامالياً ، وربط الكليات التابعة لوزارة الصحة(كليات الطب، والصيدلة ، والأسنان) ربطاً فنياً فقط (١١٩)٠

ولاحظ المجلس اختلاف نظم القبول بين الكليات فاتجه إلى توحيدها ، وبعد دراسة قامت بها لجنة خاصة – برئاسة رئيس الجامعة ، وعضوية الدكتور عبد العزيز البسام معاون مدير المعارف العام ، والدكتور صديق الاتروشي مدير البعثات ، والمستر فردريك جميس كير مدير الكلية التحضيرية – وضع المجلس أسسا ثابتة للقبول تطبق لأول مرة على سبيل التجربة خلال العام الدراسي ١٩٥٩/٥٨ ٠ وانتبه المجلس كذلك إلى مسالة تعدد الأقسام العلمية لبعض الموضوعات التي تدرس في عدد من الكليات ، ومافي من إسراف في المعدات والجهود ، واختلاف في مستويات التدريس للموضوع الواحد ، فقرر

مبدئياً أن يكون لكل موضوع واحد قسم واحد للجامعة كلها يصبح مسؤولاً عن مناهجه ومختبراته ومستويات تدريسه في جميع الكليات(١٢٠) .

والتفت المجلس إلى إعادة النظر في مناهج السنوات الأولى للكليات ، فعمل على تنقيحها بشكل يعوض أولا ما قد طرأ على موضوعات التعليم الثانوي من ضعف ، ويضمن ثانياً تدريس موضوعات علمية وأدبية واجتماعية عامة أساسية ذات مستوى جامعي تصح أن تكون أساسا لدراسة الطلبة في السنوات اللاحقة ، وقد تم وضع المناهج على يد نحو خمس عشرة لجنة ، اشترك فيها نحو تسعين من أعضاء الهيئات التدريسية في الكليات (١٢١) ٠

وعكف المجلس على تحليل مواد قانون الجامعة المتعلقة بتعيين أعضاء هيئة التدريس وترقياتهم العلمية ، فوضع لذلك أساسا وقواعد موضوعية ، بدأ بتطبيقها على المرشحين للتعيين أو الترقية بهدف رفع مستوى أعضاء هيئات التدريس ، وحثهم على البحث والإنتاج العلمي الأصيل ٠ ووافق المجلس أيضا – تلبية لرغبة رئيس الجامعة – على تعيين سكرتير عام للجامعة هو الدكتور إبراهيم شوكت لمساعدة رئيس الجامعة في أداء مهامه بعد أن اتسع نطاق عمل الجامعة اثر ربط الكليات بها وما جرى عليها من أصلاح في أنظمتها ، ومناهجها ، وهيئاتها التدريسية (١٢٢) ٠

وبحث المجلس أيضا قضية تأسيس معهد عال للإدارة العامة بالاشتراك مع إدارة النقطة الرابعة الأمريكية ، وقد كّون لهذا الأمر لجنة من رئاسة الجامعة قامت بوضع خطة شاملة ، ونظام ومنهج دراسي لهذا المعهد باسم ((معهد العلوم الإدارية)) لغرض فتحه في تشرين الأول ١٩٥٨، على

أن يربط برئاسة الجامعة أسوة بسائر الكليات والمعاهد ثم يضع بعد ذلك إليها نهائياً (١٢٣) .

وألف المجلس عدة لجان من أعضائه ، وبعض عمداء الكليات والمعاهد والأساتذة والخبراء الخارجيين لدراسة أحوال الكليات التي عدها المجلس أعلى مستوى من غيرها ، لغرض التحقق من مستواها قبل ضمها إلى الجامعة ٠ كما تمكن المجلس بالتعاون مع وزارة الأعمار من استملاك مليون وستمائة ألف متر مربع من الأرض في منطقة الجادرية لتكون مقراً للجامعة، واقر المجلس أيضا نظاماً لحسابات الجامعة ضمن لها طرفاً هاماً من استقلالها المالي (١٢٤) ٠

كما أجرى المجلس اتصالات كثيرة بجامعات العالم الغربي لغرض أحلال نظام للتبادل والتعاون العلمي والثقافي بينها وبين جامعة بغداد ٠ بما يسهم في تطوير الأخيرة ورفع مستواها الأكاديمي والعلمي لتنال اعتراف جامعات العالم بها ، وتمكن المجلس التأسيسي كذلك عن طريق المجلس الثقافي البريطاني من الحصول على أساتذة للغة الانكليزية والطب ، والحصول أيضا على مساعدة مؤسسة فورد الأمريكية لتأسيس المكتبة المركزية للجامعة ، وترقية أقسام التربية والاقتصاد والاجتماع والقانون في كلياتها ، ومنح الزمالات الدراسية لطلابها ، ورفدها بالخبراء في مختلف الميادين العلمية والدراسية(١٢٥) ٠

وهكذا تضافرت جهود المجلس التأسيسي خلال الأشهر السبعة القصيرة في سبيل النهوض بمشروع جامعة بغداد والخروج منه إلى عالم الوجود بأول جامعة عراقية تأخذ مكانها في وسط الجامعات العريقة العربية والدولية الأخرى

٠ وقد توجت هذه بإلحاق الكليات القائمة آنذاك بالجامعة لغرض اكتمال هيكلها الإداري والفني والعلمي ٠

احد عشر: ألحاق الكليات بجامعة بغداد

اصدر وزير المعارف الدكتور عبد الحميد كاظم أمرا وزارياً في ١٠ كانون الأول ١٩٥٧ بإلحاق الكليات المختلفة بجامعة بغداد ، جاء فيه الأتي (١٢٦) :

١- إلحاق كل من دار المعلمين العالية ، وكلية الآداب والعلوم ، وكلية الهندسة ، وكلية التجارة والاقتصاد ، ومعهد الهندسة الصناعية العالي ، وكلية الحقوق ، وكلية الملكة عالية برئاسة جامعة بغداد ربطاً أداريا وفنياً ابتداء من أول كانون الثاني ١٩٥٨ ٠

٢- عدم اعتبار هذا الربط ضماً لهذه الكليات المذكورة أسماؤها أعلاه إلى جامعة بغداد إلى أن يتم المجلس التأسيسي دراسة أعادة تنظيم كل كلية بحسب ما يقتضيه القانون ثم ضمها نهائياً إلى جامعة بغداد .

واقترح رئيس الجامعة الدكتور متي عقراوي على وزارة المعارف في ٦ آذار ١٩٥٨ ضرورة ألحاق المعهد العالي للتربية البدنية بالجامعة أسوة ببقية المعاهد والكليات ، ولهذا أصدرت وزارة المعارف أمرا في ١٢ آذار من العام نفسه بإلحاق المعهد المذكور برئاسة جامعة بغداد أداريا وفنياً اعتباراً من تاريخه أعلاه ، على أن لايعد هذا الربط ضماً نهائياً إلى الجامعة إلى أن يتم المجلس التأسيسي دراسته لإعادة تنظيم الكليات القائمة آنذاك (١٢٧)٠

وأصدرت وزارة المعارف كذلك أمرا وزارياً في ٤ تشرين الأول ١٩٥٨ بفك ارتباط كل من كلية الطب البيطري ، وكلية الزراعة ، ومدرسة الزراعة الثانوية (مدرسة زراعة ابي غريب) من وزارة الزراعة وإلحاقها بجامعة بغداد (١٢٨) ٠

أما بشان الكليات التابعة لوزارة الصحة ، وهي الطب ، والصيدلة والكيمياء ، وطب الأسنان ، والتي كانت جميعها تابعة إداريا وفنياً لعمادة الكلية الطبية الملكية ، فقد ظلت تابعة لرئاسة جامعة بغداد فنياً فقط ٠ الان المجلس التأسيسي للجامعة ارتأى دمج كليتي الطب ، وطب الأسنان في كلية واحدة ، وترك كلية الصيدلة لوحدها على أن ينقل منها فرع الكيمياء إلى كلية الآداب والعلوم ٠ وقد بقي هذا الاقتراع دون تنفيذ حتى قيام ثورة ١٤تموز ١٩٥٨(١٢٩) ٠

ولغرض تدبير أمر الكليات والمعاهد التي ألحقت بالجامعة من الناحية المالية اصدر رئيس الجامعة أمرا جامعياً في ١٥ نيسان ١٩٥٨بتاليف لجنة لوضع التعليمات الحسابية لتنظيم حسابات جامعة بغداد في ضوء ما ورد بقانون الجامعة بهذا الشأن وقد تكونت اللجنة من السكرتير العام للجامعة الدكتور إبراهيم شوكت ، ونزهت محمد طيب الأستاذ في كلية التجارة والاقتصاد ، وحنا رزوقي الصائغ مدقق مديرية الحسابات العامة ، وسلمان الباجة جي محاسب الجامعة (١٣٠)٠

والملاحظ أن كلا من وزارة المعارف ورئاسة جامعة بغداد لم تكتفياً بتثبيت أركان الجامعة ، وإلحاق المعاهد والكليات بها ، وتحقيق خطوات المجلس التأسيسي للجامعة ، وتطبيق أحكام قانونها ، بل أنهما سعيا إلى تلافي

العيوب التي برزت بقانون الجامعة أثناء تنفيذ أحكامه ، وذلك بتعديله بقانون أخر جديد ٠

اثنا عشر: التعديل الأول لقانون جامعة بغداد

عندما اجتمع المجلس التأسيسي لجامعة بغداد في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ ، واخذ يباشر أعماله في تنفيذ أحكام مواد قانون جامعة بغداد رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦ الذي شرع في ٦ حزيران من العام نفسه ، وجد أن هذا القانون يحمل بعض العيوب عند التطبيق ، إذ خولت المادة السابعة والأربعون منه المجلس التأسيسي صلاحية دراسة الكليات دون أن تعطيه القدرة على تنفيذ ما يوصي به خلال مدة الانتقال وقبل تكوين مجلس الجامعة (١٣١) ، لذا تقدم مجلس الوزراء – بناء على طلب وزارة المعارف – في ٨ شباط إلى مجلس النواب بلائحة قانون جديدة لتعديل قانون جامعة بغداد المذكور ، وقد أرفق مع اللائحة مذكرة تبين الأسباب الموجبة لأجراء التعديل ٠ وقد خلصت هذه المذكرة إلى أن المادة السابعة والأربعين من قانون الجامعة قد حددت مدة عمل المجلس التأسيسي بسنتين ، وأعطته صلاحية دراسة أوضاع الكليات القائمة آنذاك دون تنفيذ ما يرتأيه من تغيير في حالها خلال مدة عمله وقبل تكوين مجلس الجامعة ٠ وبما أن عملية أصلاح الكليات وإلحاقها بالجامعة يتطلب اتخاذ إجراءات متعددة كوضع ميزانية للجامعة ، واستقدام أساتذة أجانب ، ورفع سوية الأساتذة العراقيين ، وتحسين أمور المختبرات والمكتبات ، ونقل التدريسيين من مؤسسة إلى أخرى ، فقد أصبح من الضروري منح المجلس التأسيسي الصلاحية لممارسة أعمال مجلس الجامعة بعد ألحاق بعض الكليات بها بصورة نهائية ٠ كما أشارت المذكرة إلى أن قانون الجامعة قد نشر في الجريدة الرسمية في حزيران ١٩٥٦ ، واعتبر هذا التاريخ مبدآ لتنفيذه ، وبما أن

المجلس التأسيسي لم يولف الأبعد مضي سنة من صدور القانون ، فقد أصبح المجلس عاجزاً عن ممارسة الصلاحية المخولة أليه بشان رفع مستوى الكليات لهذا الغرض من الضروري حذف تحديد هذه الصلاحية بسنة واحدة وجعلها مدة وجود المجلس (١٣٢) .

عقدت لجنة شؤون المعارف في مجلس النواب جلسة في ٨ آذار ١٩٥٨ تذاكرت فيها بلائحة قانون التعديل وأسبابها الموجبة ، واستمتعت خلالها إلى إيضاحات وزير المعارف بشأنها ٠وبعد المناقشة رفعت اللجنة توصية إلى رئيس المجلس بقبولها والمصادقة عليها ٠ وبناء على ذلك وافق مجلس النواب على اللائحة في ٢٧ آذار من العام نفسه (١٣٣) ٠ ثم عرضت اللائحة على مجلس الأعيان ، فوافق عليها في ٣١ مايس من العام ذاته ، كما جاءت دون تعديل يذكر(١٣٤) .

وبعد موافقة مجلس الأمة على ماورد في لائحة التعديل المذكورة صدر في ٢ حزيران ١٩٥٨ أول تعديل لقانون جامعة بغداد برقم (٣٣) لسنة ١٩٥٨ ٠ وقد أكد هذا التعديل على أن يقوم المجلس التأسيسي بالأعمال المنصوص عليها في المادة العشرين من قانون جامعة بغداد السابق ، وهي تدبير أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرف بها ، واتخاذ القرارات فيمل يتعلق بإنشاء الأبنية وترميمها ، وأعداد تخمينات الميزانية والحساب الختامي ، واقتراحات تعيين الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم والنظر في نقلهم وانضباطهم ، وإدارة شؤون التعليم ومنح الدرجات الجامعية والدبلومات والشهادات الأخرى ٠ وأتاح هذا التعديل أيضا للمجلس التأسيسي دراسة أحوال الكليات ووضع الخطط لرفع مستواها الجامعي ، وله أن يقترح ما يراه مناسباً من تعديل أو تغيير في كيانها لبلوغ المستوى المطلوب ٠ كما أجاز للمجلس أن

يوصي بنقل أعضاء هيئة التدريس من كلية إلى أخرى أو إلى وظيفة عامة دون تحديد مدة معينة مثلما ورد في القانون السابق (١٣٥)

وفي سياق أكمال مشروع الجامعة العراقية وإخراجه بشكل متكامل إلى حيز الوجود ، أولت وزارة المعارف من جانب أخر البعثات العلمية قسطاً من اهتمامها خدمة لأغراض الجامعة ، وذلك لتوفير الأطر المناسبة من الإداريين ، والفنيين ، والتدريسيين لسد الشواغر في معاهدها وكلياتها ٠

الخاتمة :

إن مشروع جامعة بغداد وإنشائها في عام ١٩٥٦ لم يكن من بنات أفكار القائمين به خلال العام المذكور ، بل أنها– كما أشار متن البحث – بدأت كفكرة في عام ١٩٢١ خامرت عقول المفكرين المثقفين والوطنيين العراقيين لأجل أنشاء جامعة وطنية تمثل نافذة البلاد العلمية التي تطل من خلالها على العالم ٠ وقد تجسدت هذه الفكرة بالخطوات المتعثرة لإنشاء جامعة ((أل البيت)) التي باشرت أعمالها في عام ١٩٢٤ ، وأغلقت في عام ١٩٣٠ ، إلا أن هذا التعثر لم يمنع القائمين على سياسة التعليم في البلاد من مواصلة الجهود قدماً لإنشاء الجامعة ، إذ جدد مشروعها طرأت عديدة في أعوام ١٩٣٢، ١٩٢٦، ١٩٤٢ ٠ غير إن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تميزت برغبة كبيرة لدى المسؤولين نحو تحقيق مشروع الجامعة ، فانتقل من نطاق الدراسة والبحث إلى نطاق العمل والتطبيق ، فتجسد هذا باستقدام الخبراء الأجانب للإفادة من خبراتهم في هذا الميدان ، والعمل على أصلاح الكليات القائمة وتوسعيها أو تأسيس أخرى غيرها ، والسعي لوضع قانون تأسيس الجامعة بغية تنظيم أمورها وأدارتها٠ ويلاحظ انه كان للتطورات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد آنذاك ابعد الأثر في مشروع الجامعة ، وقد انعكس هذا بإنشاء مجلس الأعمار علم ١٩٥١ الذي أعطى جانباً من مشاريعه إلى شؤون التعليم ولاسيما العالي منه ، وتحسن موقف العراق المالي اثر ازدياد أنتاجه النفطي منذ عام ١٩٥٠ وبعد عقد اتفاقية مناصفة الإرباح عام ١٩٥٢ ، وازدياد حاجة البلاد إلى الاختصاصيين في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتزايد عدد المتعلمين والمثقفين في البلاد ، وضغط الرأي العام العراقي والحركة الوطنية بمختلف شرائحها لتحقيق مشروع الجامعة ٠ وفي ضوء هذه الظروف تضافرت جهود المسؤولين من وزراء وأساتذة وعمداء وخبراء وطنيين وعرب وأجانب لبناء – جامعة بغداد – هذا الصرح الثقافي الكبير ، لكي يأخذ دورة التاريخي في نهضة العراق العلمية والثقافية أسوة ببلدان العالم الأخرى المتقدمة ، وقد تكلل هذا بإصدار قانون جامعة بغداد في ٦ حزيران ١٩٥٦ ، وإنشاء المجلس التأسيسي للجامعة في تشرين الثاني ١٩٥٧ ، فتحققت بذلك اعز أمنية كانت تجول في صدور كثير من المثقفين وقادة الرأي في العراق حينذاك .

وفي الختام أود القول أن هذا البحث المتواضع يضع بين أيدي قرائه الاكارم قصة نشأة جامعة بغداد بالوثائق والمستندات ، ويسجل أسماء الذين أسهموا في تشييد هذا الصرح العلمي ، أملين أن يسد فراغا في تاريخ التعليم العالي ، وان ينال اهتمام المعنيين ، ومن الله العلي القدير التوفيق والسداد ٠

هوامش البحث :

(١) حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ، بغداد ١٩٦٣ ، ص ع

(٢) فهمي المدرس ، بيان موجز عن جامعة أل البيت ، بغداد ، ١٩٣٠ ، ص١٠ ٠

(٣) ورد اسم (جامعة البيت) لأول مرة في مذكرة – المهندس البريطاني (حي أم ولسن) مدير الإشغال العمومية وعضو اللجنة التأسيسية – المرفوعة إلى وزير الأوقاف في ٨ آذار ١٩٢٢ ٠ وبهذا الصدد سأل حسن الدجيلي ، ساطع ألحصري (مدير المعارف العام) عن معنى تسمية الجامعة بهذا الاسم ، فذكر الأخير أن ذلك يعود إلى رغبة الملك فيصل الأول في تأسيس كلية دينية تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين المذاهب الإسلامية ٠

– انظر : حسن الدجيلي ، المصدر السابق ،ص١٠ ٠

(٤) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص ع ٠

(٥) تألفت اللجنة برئاسة وزير الأوقاف محمد علي فاضل ، وعضوية كل من مستر كوك مستشار الوزارة ، والميجر جيمس ويلسون (مدير الإشغال العامة) ، وحمدي أفندي (مدير الأوقاف) ، وصالح أفندي ، وفهمي المدرس ٠

– انظر : حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٨ ٠

(٦) اختير يوم ١٣ نيسان ١٩٢٢ الموافق ٩ شعبان ١٣٤٠ هـ تخليداً للذكرى الأولى للثورة العربية ٠

(٧) تألفت اللجنة من فهمي المدرس رئيساً ، وعضوية كل من عطا الخطيب (مفتي سابق) ، ويوسف بك (مدي معارف بغداد) ، واحمد منير القاضي (مدرس) ، ويوسف عز الدين الناصري (مدير دار المعلمين) ، وانضم إلى عضويتهم بعد ذلك السيدين يوسف أل عطاء ، والشيخ محمد أل رزق (مدرس التربية في دار المعلمين)٠

(٨) إبراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩ –١٩٣٢ منشورات دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ،ط١ ،١٩٨٢ ،ص٢٠٢ ٠

(٩) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٩ ٠

(١٠) المصدر نفسه ٠

(١١) عمل فهمي المدرس رئيساً للأمناء في البلاط الملكي ، وقد أقيل من منصبه هذا بناء على طلب من المندوب السامي السير برسي كوكس اثر اتهامه بان له يد في مظاهرة أب ١٩٢٢ قرب البلاط الملكي ، والتي هتفت فيها الجماهير ضد الانتداب ٠

انظر **Intelligence Report –dated-Ist May-1924 -Co73059**

(١٢) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٢٠ ٠

(١٣) إبراهيم خليل احمد ،المصدر السابق ،ص٢٠٤ ٠

(١٤) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ،ص٣٧ ٠ نقلاعن :كتاب مجلس الوزراء المرقم (٢١١٣) في ٦ أيلول ١٩٢٤ ٠

(١٥) فهمي المدرس ، المصدر السابق ، ص٣٤ ؛ يوسف عز الدين ، فهمي المدرس من رواد الفكر العربي الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٠ ص١٨٣ ٠

(١٦) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٤٥ ٠

(١٧) ينظر للتفاصيل : محاضر جلسات مجلس النواب ، والصحافة العراقية لسنوات ١٩٢٦ ،١٩٢٧، ١٩٢٨ ٠

(١٨) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٤٦ – ص٤٧ ٠

(١٩) فهمي المدرس ، المصدر السابق ،ص٢٨ ٠

(٢٠) ((العراق)) (جريدة)، العدد ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٨ ٠

(٢١) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٥٦–٥٧ ؛ إبراهيم خليل احمد ، المصدر السابق ، ص٢٨٨ ٠

(٢٢) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٥٨–٥٩ ٠

(٢٣) استُقدمت هذه اللجنة من قبل وزارة المعارف في ٩ تموز ١٩٣١ لغرض دراسة وإصلاح أوضاع التعليم في العراق ، وقد وصلت إلى بغداد في ٦ شباط ١٩٣٢ ، وكانت مؤلفة من بول مونرو **P Monroe** رئيساً ووليم جاندلر باكلي **William Chandler Bagly** عضواً وادكار ولأسن نأيت **night Edgar Wallace K** عضواً، وجانيت مونرو **Janct Mnroe** سكرتيرة ٠ وقد عرفت هذه اللجنة باسم رئيسها (لجنة بول مونرو)، وقدمت تقريرها في نيسان من العام نفسه ، ونشر من قبل الحكومة العراقية

باسم (تقرير لجنة الكشف التهذيبي **Report onthe Commisstion Educational Inquiry** .

(٢٤) الحكومة العراقية ، تقرير لجنة الكشف التهذيبي ، محرر التقرير – مدير لجنة الكشف بول مونرو ، بغداد ١٩٣٢ ، ص٥٨–٦٠ ،٨٠ ٠

(٢٥) كان مدير المعارف العام حين قدوم اللجنة الدكتور سامي شوكت الذي باشر وظيفته في ١٥ تشرين الأول ١٩٣١ ، وهو من المناصرين للاتجاه الأمريكي في التعليم ، وقد سانده في هذا الرأي عدد من خريجي الجامعات الأمريكية أمثال حسن الجواد ، ويوسف زينل ، وامتي عقراوي ، وداود قصير ، وكان هدف الجميع تصفية أثار ساطع ألحصري في التعليم ٠

انظر: إبراهيم خليل احمد ، المصدر السابق ، ص٣١١ ؛ جابر عمر ، أراء واتجاهات في التربية والتعليم ، بغداد ١٩٤٩ ، ص٦١–٦٣ ٠

(٢٦) ساطع ألحصري ، نقد تقرير لجنة مونرو ، بغداد ، ١٩٣٢، ص١٢٢–١٩٢٦ ؛ عن انتقادات مماثلة لموقف لجنة مونرو من قضية تأسيس جامعة وطنية في العراق انظر: صلاح الدين الناهي ، الجامعة العراقية المنتظرة ومستقبل الثقافة العالية في العراق بغداد (د٠ ت) ،ص٦–١٠ ٠

(٢٧) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٨٣–٨٤ ٠

(٢٨) المصدر نفسه ،ص المقدمة ٠

(٢٩) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٣١ ٠

(٣٠) عين البروفسور هملي – أستاذ التربية وعلم النفس في معهد التربية بجامعة لندن – في ٤ نيسان ١٩٤١ مفتشاً اختصاصياً للغة الانكليزية في وزارة المعارف العراقية براتب قدره (١١٦،٦٦٧) ديناراً شهرياً وعلى نفقة المجلس الثقافي البريطاني ، وبعد مدة وجيزة غادر العراق إلى تركيا ثم إلى مصر استجابة لطلب وزارة المعارف المصرية التي كان يعمل لديها آنذاك ، وبعد حركة مايس ١٩٤١ ، أعادت الحكومة العراقية استخدامه بوظيفة مدير اختصاصي (لكلية الملك فيصل الأول)، ثم عينته في ٢٩ نيسان ١٩٤٢ خبيراً فنياً في وزارة المعارف براتب شهري (٢٠٠) ديناراً وأنهيت خدماته في ٢٦ نيسان ١٩٤٣ ٠ وقد أدى هملي دوراً كبيراً في توجيه سياسة التربية والتعليم في العراق خلال مدة تواجده نحو خدمة السياسة البريطانية ، ومناهضة الفكر القومي باسم النازية ٠

– انظر : حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٣١–١٣٣ ٠

(٣١) ينظر للتفاصيل : مجلة المعلم الجديد ، عدد خاص بعنوان ((**مشروع الجامعة العراقية**)) ، الجزء الأول ، السنة الثالثة عشرة ، كانون الثاني ١٩٥٠ ، ص٥–١٦ ٠

(٣٢) (د٠ك ٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ١٣٥ – ملاحظات على مشروع الجامعة العراقية ١٩٣٥ – ١٩٤٥ ، ص٢٩ ٠

(٣٣) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٣٥–١٣٦ ٠

(٣٤) (د٠ك٠ و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ١٣٥ – ملاحظات على مشروع الجامعة العراقية ١٩٣٥– ١٩٤٥ ،ص٢ ٠

(٣٥) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٤٥ ٠

(٣٦) ((الزمان)) (جريدة) ، العدد ٢٦٠٠ ، ٢٦ نيسان ١٩٤٦ ٠

(٣٧) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٤٦ ٠

(٣٨) المصدر نفسه ، ص١٤٧ ٠

(٣٩) (د٠ك٠و) ، ملفات البلاط الملكي ، ملف ٣١١/٥٢٦٧ – مقررات مجلس الوزراء لسنوات ١٩٤٢/ ١٩٥٠ ،ص٢١٠ ٠

(٤٠) ((الزمان)) ، العدد ٢٥٩٨ ، ١٤ نيسان ١٩٤٦ ٠

(٤١) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٤٧ ٠

(٤٢) صدر هذا التقرير باللغة الانكليزية بعنوان – **Plan for University Education** ونشر ضمن ملاحق كتاب الأستاذ حسن الدجيلي ، المصدر السابق ،ص١–١٨ **in Iraq** ٠

(٤٣) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص ١٥١ ٠

(٤٤) المصدر نفسه ، ص١٥٢ ٠

(٤٥) المصدر نفسه ، ص١٥٣–١٥٤ ٠

(٤٦) المصدر نفسه ، ص١٥٣ ٠

(٤٧) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٥٤ ٠

(٤٨) ((الزمان)) ، العدد ٣١١٧ ، ١٤ كانون الثاني ١٩٤٨ ٠

(٤٩) ترجم هذا التقرير من قبل الدكتور متي عقراوي وزكريا ميخائيل ، ونشر في مجلة المعلم الجديد ، بعدد خاص لها بعنوان ((مشروع الجامعة العراقية)) صدر في كانون الثاني ١٩٥٠ ٠

(٥٠) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ،ص١٥٨ ٠

(٥١) المصدر نفسه ، ص١٥٨–١٥٩ ٠

(٥٢) ((التعليم الجامعي في العراق)) ، مجلة المعلم الجديد ، الجزء الأول السنة ١٣ ، كانون الثاني ١٩٥٠ ، ص٢٥ ٠

(٥٣) المصدر نفسه ، ص٤٠ ٠

(٥٤) ((التعليم الجامعي في العراق)) ، مجلة المعلم الجديد ، الجزء الأول ، السنة ١٣ ، كانون الثاني ١٩٥٠ ، ص٤٣ ٠

(٥٥) المصدر نفسه ، ص٤٥–٤٧ ٠

(٥٦) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٦١ ٠

(٥٧) المصدر نفسه ص١٦٢ ٠

(٥٨) المصدر نفسه ص١٩٠ ٠

(٥٩) الوقائع العراقية ، العدد ٢١١٥ ، السنة ٢١، ٦ أيلول ١٩٤٣ ٠

(٦٠) متي عقراوي ((قانون وزارة المعارف)) ، مجلة عالم الغد ، العدد ٣ ، بغداد ، ١٥ مايس ١٩٤٨ ، ص١١ ٠

(٦١) (د٠ك٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ١٢٧ – قرارات مجلس المعارف لسنوات ١٩٤٦– ١٩٥١ ، ص١٧١ ٠

(٦٢) مقابلة مع خليل كنه في ١٦ أب ١٩٩٢ ٠

(٦٣) (د٠ ك ٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ١٥٠ – مقررات مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٥٢/٥١ ، ص١٩١ ٠

(٦٤) (د٠ ك٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ١٤٨ – مجلس التعليم العالي لسنوات ١٩٥١– ١٩٥٣ ، ص٧٥–٧٦ ٠

(٦٥) مقابلة مع خليل كنه ، ١٦ آب ١٩٩٢ ٠

(٦٦) (د٠ك٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ١٥٠– مقررات مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٥٢/٥١ ، ص٧١–٧٢ ٠

(٦٧) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٩٢ ٠

(٦٨) (د٠ك٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ١٤٨ – مجلس التعليم العالي لسنوات ١٩٥١ – ١٩٥٣ ، ص١٣٥ ٠

(٦٩) حسن الدجيلي ،المصدر السابق ، ص١٩٢–١٩٤ ٠

(٧٠) ينظر للتفاصيل : ((النبأ)) (جريدة) ، العدد ٩٧٤ ، ١٠ كانون الأول ١٩٥١ ؛ ((الجبهة الشعبية)) (جريدة) ، العدد ١١٣ ، ١١كانون الأول ١٩٥١ ؛ ((الأمة)) (جريدة) أعدادها ٩٣٢-٩٣٤ ، ١٤-١٧ كانون الأول ١٩٥١ ٠

(٧١) (د٠ك٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ١٤٨ – مجلس التعليم العالي لسنوات ١٩٥١ -١٩٥٣ ،ص١١٤ ٠

(٧٢) ((الزمان)) ، العدد ٤٥٤٩ ، ٤ تشرين الأول ١٩٥٢ ٠

(٧٣) مقابلة مع الدكتور مصباح الأصيل (مستشار رئيس المجلس الوطني العراقي حالياً) في ٢٨ شباط ١٩٩٣ ٠

(٧٤) ((الزمان)) ، العدد ٤٥٥١ ، تشرين الأول ١٩٥٢ ٠

(٧٥) ((الزمان)) ، العدد ٤٥٥٧ ، ١٣ تشرين الأول ١٩٥٢ ٠

(٧٦) قدم الدكتور ناجي الأصيل رئيس المجلس استقالة – التي اشرنا أليها – مرة أخرى من رئاسة المجلس وعضويته في ٤ آذار ١٩٥٣ ، وقد رفض المجلس هذه الاستقالة ، وهذا يعكس مدى طغيان الأوتوقراطية في المجلس المذكور ٠

(٧٧) حسن الدجيلي، المصدر السابق ، ص١٩٩ ٠

(٧٨) (د٠ك٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ١٦٧- قرارات مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٥٣/٥٢ ، ص٤٠ ٠

(٧٩) ((اليقظة)) (جريدة) ، العدد ١٦٢٤ ، ١ تموز ١٩٥٣ ٠

(٨٠) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ،ص٢٠٠ (الهامش) ٠

(٨١) يعود وضع فكرة هذه اللائحة إلى وزير المعارف نجيب الراوي ، آذ شكل خلال تشرين الأول ١٩٤٩ لجنة مؤلفة من بعض أساتذة المعاهد العالية لوضع ما يسمى ((لائحة نظام الكليات العالية)) بهدف تنسيق شؤون الكليات عن طريق تأسيس مجلس أعلى لها يرتبط بوزارة المعارف ٠ وفعلاً وضعت اللجنة اللائحة المذكورة لغرض تقديمها إلى مجلس الوزراء ، الاانها ظلت حبراً على ورق بعد تغير الوزارة ٠

– ((الزمان)) ، العدد ٣٦٦٣ ، ١ تشرين الثاني ١٩٤٩ ٠

(٨٢) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٧٩ ٠

(٨٣) (م٠و٠ج٠ب) اضبارة رقم واحد بعنوان (جامعة بغداد) ، وثيقة رقم ٦٣ ، ص٢٠٠–٢٠٢ ٠

(٨٤) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٩٨ ٠

(٨٥) مقابلة مع خليل كنه في ٣٠ أب ١٩٩٢ ٠

(٨٦) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٢٠٧– ٢٠٨ ٠

(٨٧) المصدر السابق ، ص٢٠٩ ٠

(٨٨) (د٠ك ٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ١٦٧– قرارات مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٥٣/٥٢، ص٤١٠ ٠

(٨٩) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٢١١ ٠

(٩٠) ((الزمان)) ، العدد ٤٨٧٢ ،٣١ تشرين الأول ١٩٥٣ ٠

(٩١) ((الزمان)) ، العدد ٤٩٥٠ ، ٣١ كانون الثاني ١٩٥٤ ٠

(٩٢) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ،ص٢١٩ ٠

(٩٣) (م٠و٠ج٠ب)اضبارة رقم واحد بعنوان (جامعة بغداد)، وثيقة رقم ١٠٣ ،ص١٣٩ ٠

(٩٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦/٥٥ ، مطبعة الحكومة – بغداد ، ١٩٥٦ ، ص٥١٢ – ٥١٦ ٠

(٩٥) (م٠و٠ج٠ب) ، اضبارة رقم واحد بعنوان (جامعة بغداد) ، وثيقة رقم ١٠ ، ص٥٩

(٩٦) الوقائع العراقية ، العدد ٣٨٠٦ ، السنة ٣٤ ،١٤ حزيران ١٩٥٦ ٠ وبهذا الصدد أورد الأستاذ حسن الدجيلي في كتابة تقدم التعليم العالي في العراق ، ص٢٢٢ خطأً أن قانون جامعة بغداد قد شرع في شهر أيلول من عام ١٩٥٦ ٠

(٩٧) ينظر نص قانون جامعة بغداد في الوقائع العراقية ، العدد ٣٨٠٦ السنة ٣٤ ، ١٤ حزيران ١٩٥٦ ٠

(٩٨) المصدر نفسه ٠

(٩٩) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٨٦ ٠

(١٠٠) المصدر السابق ٠ ١٨٦ ٠

(١٠١) مقابلة مع خليل كنه في ٣٠ أب ١٩٩٢ ٠

(١٠٢) ((الزمان)) ، العدد ٣٢٤ ٥ ، ٢٦ نيسان ١٩٥٥ ٠

(١٠٣) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص١٨٨ ٠

(١٠٤) المصدر نفسه ، ص١٨٩ ٠

(١٠٥) مقابلة مع خليل كنه في ٣٠ أب ١٩٩٢ ٠

(١٠٦) مقابلة مع حسين جميل في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٣ ٠

(١٠٧) الوقائع العراقية ، العدد ٣٨٠٦ السنة ٣٤ ،١٤ حزيران ١٩٥٦ ٠

(١٠٨) متي عقراوي : ولد في الموصل عام ١٩٠١ ، ودرس في مدارسها الأهلية ، ثم درس في لبنان على نفقته الخاصة ، فنال شهادة البكالوريوس من الجامعة ألأمريكية في بيروت ،عام ١٩٢٤ ، وحصل على الماجستير عام ١٩٢٦ من أحدى الجامعات الأمريكية ، وفي عام ١٩٣٢عاد إلى العراق حاملاً الدكتوراه في التربية من أمريكا، فعين مديراً لدار المعلمين الابتدائية ، وفي عام

١٩٣٥ عين مديراً لمعارف كركوك ، ثم أستاذا للتربية في دار المعلمين العالية ، ثم عميداً لها مابين ١٩٣٧– ١٩٤٦ ٠ بعدها عين مديراً للتعليم العالي ، وظل يتداول المناصب في ميدان التربية والتعليم حتى استقر به المقام ممثلاً دائماً للعراق في اليونسكو – – انظر كاشف الغطاء ، المصدر السابق ، ص٢٢٤– ٢٢٥ ٠

(١٠٩) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٢٢٤ ٠

(١١٠)الوقائع العراقية ، العدد ٤٠٤٧ ، السنة ٣٥ ، تشرين الأول ١٩٥٧ ٠

(١١١) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٢٢٤ ٠

(١١٢) ((الزمان)) ، العدد ٦٠٢٨ ، ٢٧ أب ١٩٥٧ ٠

(١١٣) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٢٢٤–٢٢٥ ٠

(١١٤)المصدر نفسه ، ص٢٥٤ ٠

(١١٥) مقابلة مع الدكتور عبد العزيز البسام في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣ ٠

(١١٦) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٢٥٧ ٠

(١١٧) قرر المجلس في جلسته الثانية التي عقدها في ٤ كانون الأول ١٩٥٧ استصدار أمر وزاري باعتبار يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ موعد انعقاد الجلسة الأولى هو تاريخ تأليف المجلس ومباشرته أعماله ٠

(١١٨) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٢٢٥ ٠

(١١٩) المصدر نفسه ، ص٢٢٦ ، ٢٣٠ – ٢٣٢ ٠

(١٢٠) مقابلة مع الدكتور عبد العزيز البسام في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣ ٠

(١٢١) ((البلاد)) (جريدة) ، العدد ٥٢٤٣ ، ١٩ حزيران ١٩٥٨ ٠

(١٢٢) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ، ص٢٤٥ – ٢٤٦ ٠

(١٢٣) (د٠ك٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف – جامعة بغداد ١٩٥٦ – ١٩٥٩ ، ص٥٩

(١٢٤) ((البلاد)) ، العدد ٥٢٤٣، ١٩ حزيران ١٩٥٨ ٠

(١٢٥) المصدر نفسه ٠

(١٢٦) (د٠ك٠و) ، ملفات وزارة المعارف ، ملف ٩١– جامعة بغداد ١٩٥٦ – ١٩٥٩ ، ص٥٦ ٠

(١٢٧) حسن الدجيلي ، المصدر السابق ،ص٢٥١–٢٥٢ ٠

(١٢٨) المصدر نفسه ،ص٢٥٢ ٠

(١٢٩) المصدر نفسه ، ص٢٣٠ ٠

(١٣٠) المصدر نفسه ،ص٢٥٢ ٠

(١٣١) المصدر نفسه ٠

(١٣٢) انظر نص المذكرة في : (م٠و٠ج٠ب) اضبارة رقم واحد بعنوان (جامعة بغداد) ، وثيقة رقم ٥٦،ص٦ ٠

(١٣٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٨/٥٧ ، مطبعة الحكومة – بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٤٧٠ ٠

(١٣٤) محاضر مجلس الأعيان ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٨/٥٧ ، مطبعة الحكومة – بغداد ، ١٩٥٨ ، ص١٨٠ ٠

(١٣٥) ينظر نص قانون التعديل في الوقائع العراقية ، العدد ٤١٦٠ ، السنة ٣٦ ، ١٩ حزيران ١٩٥٨ ٠